جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الاداري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص قانون إداري

إعداد الطالبين:

-بن زيطة عبد الفتاح

-ناصري تقي الدين

إشراف الأستاذ:

د. خنان أنور

لجنة المناقشة:

لقب واسم الاستاذ	الجامعة	الصفة
د. لحرش عبد الرحيم	جامعة غرداية	رئيسا
د. خنان أنور	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
د. مشوش مراد	جامعة غرداية	عضواً مناقشا

السنة الجامعية:

1445-1444 هـ/ 2024-2023م

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الاداري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص قانون إداري

إعداد الطالبين:

-بن زيطة عبد الفتاح

-ناصري تقي الدين

إشراف الأستاذ:

د. خنان أنور

لجنة المناقشة:

لقب واسم الاستاذ	الجامعة	الصفة
د. لحرش عبد الرحيم	جامعة غرداية	رئيسا
د. خنان أنور	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
د. مشوش مراد	جامعة غرداية	عضواً مناقشا

السنة الجامعية:

1445-1444 هـ/ 2024-2023م

قال تعالى:

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾

[الروم: 41]، صدق الله العظيم.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

أشكراً لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف على المذكرة الدكتور "خنان أنور"

لما بذله من جهد كبير خلال مرحلة إنجاز هذا العمل الذي نعتبره شرفاً وتكريما لنا، فلم يبخل علينا باقتراحاته الجدية والتي تصب في تحسين العمل وملاحظاته الموضوعية والشكلية القيمة التي تهدف إلى الوصول إلى بحث أكاديمي مقبول بالرغم من انشغالاته الكثيرة فجزاه الله خيراً

الحمد لله أولاً وآخراً

إهداء

الحمد لله الذي خلق الانسان وكرمه بالعقل وحثه على البحث والتفكير والتدبير

وجعل العلم والمعرفة مفتاح الفوز في الدارين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

من أنارت دربي واعانتني بالصلوات والدعاء والاهتمام إلى أغلى وأعز انسان في هذا الوجود أمي الحبيبة الغالية أدامها الله وأطال في عمرها.

إلى صاحب الفضل الكثير الذي عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الحبيب الكريم أدامه الله لي وأطال في عمره.

إلى زوجتي سندي ورفيقة دربي من مدت يد العون وساهمت في تحقيق هذا النجاح متمنيا لها الصحة والعافية وطول العمر.

إلى أولادي قرة عيني راجيا من الله عز وجل أن يوفقهم في حياتهم العلمية والعملية.

إلى أختي وأخوتي وأولادهم وإلى كل أصدقائي وعائلتي وكل من مدلي يد العون من قريب أو بعيد.

أهدي هذا العمل...

عبد فتـــاح

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدتي، التي كان لها الفضل بعد الله في ما توصلت إليه.

- أطال الله في عمرها-

والدي -رحمه الله-

كما أهديه لإخوتي وأخواتي كل واحد باسمه.

وإلى كافة الأهل والأقارب.

إلى زملائي وأصدقائي في الحياة اليومية وإلى أصدقائي في المسار الدراسي.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي إلى كل المعلمين والأساتذة الذين مررت عليهم طيلة المشوار الدراسي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

تقي الدين

قائمة المختصرات

الاختصار / الرمز	الدلالة
ج	جزء
س	سنة
ص	صفحة
ط	طبعة
د ط	دون طبعة
م	مجلد
ج ر	الجريدة الرسمية

مـــقدمة

تعمل الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة جاهدة لإصلاح الإدارة العمومية قصد مواجهة التحولات الدولية وقوانين المنافسة العالمية، وهذا في ظل إنتشار ثورة إلكترونية في كل القطاعات، تقابلها تحديات أمام زيادة متطلبات الأفراد إداريا واقتصاديا، ورواج استخدامات الرقمنة على أوسع نطاق.

إن إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات ثورة حقيقية في عالم الإدارة، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تعمل على حماية المرفق الإداري والارتقاء بأدائه، وتحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة ودقة عالية من خلال رقمنة كل القطاعات في كل الإدارات من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية وتمكين الإدارات من التخطيط بكفاءة للاستفادة من متطلبات العمل في وقت قصير وجهد بسيط وتكلفة أقل.

بحيث أن سعى الجزائر من خلال مؤسساتها وإداراتها إلى دخول غمار التحديث والاندماج مع العصرنة عن طريق استشراف استراتيجي لصنع القرار الصعب والتقليل من الصعوبات والمتاعب، من خلال تطلع إلى أنظمة إدارية رقمية الكترونية والتحول نحو تطبيق إدارة عصرية رقمية، ويتجلى ذلك في مشروع الجزائر الالكترونية 2013، والذي يعمل برنامج إدارة رقمية متكاملة حيث يهدف إلى بناء مجتمع معلومات وتحديث الإدارة وجعلها رقمية، إضافة إلى تقليص البيروقراطية مما ينعكس على تقديم أفضل الخدمات وأجودها وأحسنها.

إلا أن العالم يشهد انتشار وبروز الكثير من الظواهر السلبية التي تناقضت مع مبادئ وأخلاقيات المجتمع، ولعل من أبرزها ظاهرة الفساد الإداري.

بحيث أن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل، طالت كافة الدول ولم تسلم منها أياً من المجتمعات، ولم تفرق في امتدادها وتشعبها بين دول متقدمة وأخرى متخلفة. فلقد ارتبطت هذه الظاهرة في وجودها بالتواجد الإنساني أينما كان وهي ظاهرة قديمة قدم الوجود البشري على ظهر الأرض ولكنها استفحلت في الآونة الأخيرة.

وقد ازداد انتشارها في الدول النامية باعتبارها بيئة خصبة لنموها حيث تنعدم أساليب الحكم الديمقراطي وما تتطلبه من شفافية تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية بل تسيطر قواعد البيروقراطية على المؤسسات والإدارات الحكومية كما تنعدم قواعد التناسب بين الدخل الفردي لأفراد المجتمع ومتطلبات الحياة واحتياجاتها، كل هذه العوامل تغري أفراد المجتمع خاصة موظفي القطاع العام بإتباع سبل غير مشروعة للحصول على غايتهم المادية.

فنظرا لكفاءة منظومة الإدارة الالكترونية في القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وما تتميز به من سرعة في انجاز الأعمال الإدارية وتوفير الوقت والجهد والتكلفة من شأنه محاربة الفساد الإداري وهذا موضوع دراستنا هذه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوعنا أن للرقمنة أهمية بالغة كون التحول نحو إدارة رقمية هو أساس الإدارة وتحسين خدماتها كما قد تعتبر الية لمكافحة الفساد الإداري.

كما يكتسي موضوع الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد أهمية كبيرة انطلاقا من كون أن الرقمنة أصبحت حتمية عالمية وإستراتيجية لا مفر منها لمواكبة التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعصرنة الإدارات وتحسين خدماتها، إضافة إلى أن هذا الموضوع يتعلق باحث تقنيات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال في العالم، وبالتالي هو كذلك موضوع متطور مع تطور التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

إن النظام الحديث للإدارة العمومية هو الإدارة الرقمية والذي يختلف عن نظام تقليدي شكلا ومضمونا فبفضل عصرنة الإدارة من خلال رقمنتها تقلصت المسافات وتطورت نوعية الخدمات الموجهة للمواطنين.

أسباب إختيار الموضوع:

غالبا ما يكون اهتمام أي باحث ورغبته في تناول موضوع معين عما سواه هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث وأخرى موضوعية ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة من تحديد كميته العلمية، وكذا حالة الموضوع، ويمكن تلخيص أهم مبررات اختيارنا للبحث في هذا الموضوع أن الدوافع الذاتية منها والتي تنطلق من الاهتمام الشخصي لموضوع الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد باعتبارها الحجر الأساسي بترقية وتطوير الإدارة وانطلاقا من قناعتنا الشخصية وبان الرقمنة هي الطريقة والوسيلة المثلى في مكافحة الفساد وترقية الإدارة وعصرنتها ومواكبتها للتطور الحاصل في جميع الدول بحيث نرى ما وصلت إليه دول الخليج وحتى الدول المتقدمة باستعمال الرقمنة في تسيير الدولة.

اما بالنسبة للدوافع الموضوعية فإن القيمة العلمية لموضوع الرقمنة كخيار لمكافحة الفساد في الموضوع على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي خاصة على مستوى المكتبة القانونية وهو ما يشجع الدارسين من الإجتهاد ومحاولة إثراء الموضوع في جوانبه النظرية والتطبيقية.

أهداف الدراسة:

كما نحاول من خلال دراسة لهذا الموضوع الوصول إلى مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في التعريف بمفهوم الرقمنة وكيفية تطبيقها في الإدارة الجزائرية لعصرنتها، الوصول إلى مدى نجاعة الرقمنة الآلية لتطوير الإدارة ومواكبتها لتكنولوجية الإعلام والاتصال.

كما نهدف إلى توضيح مفهوم الفساد الإداري والمسببات التي قد تصل بنا إلى هذا الفساد، كما نحاول الربط بين الرقمنة والفساد الإداري بغية تحقيق نتيجة أن الرقمة تعتبر الية لمكافحة الفساد الإداري.

الدراسات السابقة:

وقد انطلقنا في اختيار موضوع الدراسة هذا، من خلال الاطلاع على بعض الكتب الخاصة بالرقمنة ومكافحة الفساد الإداري، كما قمنا البحث في بعض الدراسات السابقة

للموضوع، من أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير في الإدارة والحكومة الالكترونية ومجالات علمية منشورة، والتي مهدت لنا الطريق في الإحاطة بالموضوع، ومن المواضع التي سبقت دراستنا هذه نذكر منها:

1- أطروحة دكتوراه، مقدمة من قبل الباحثة قرباتي مليكة، جامعــة غرداية، الجزائر، 2017/2018، بعنوان دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد، تمحورت الدراسة حول بديل الحكم الالكتروني للقضاء على الفساد الإداري.

2_ كتاب بعنوان الرقمنة وتقنياتها في المكتبة العربية للدكتورة نجلاء احمد ياسين، إذ تهدف هذه الرسالة الى إبراز أهم المراحل التي تمر بها عملية رقمنة الإدارة من خلال استخدامها لأحداث تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي تهدف الى عصرنة الإدارة.

3- رسالة ماجستير بعنوان المكتبة الرقمية في الجزائر إذ تبرز أهمية الرقمنة وإشكالها ومتطلباتها في عصرنة المكتبة الجزائرية واعتبارها كنموذج تقتدي به بقية الإدارات.

الصعوبات:

من بين أهم الصعوبات التي وجهتها في الدراسة هي:

-صعوبة التنقل الى الجامعات والمكتبات وذلك يرجع للالتزامات الشخيصة مع عامل الوقت الذي لعب جور كبير في سير هذه المذكرة.

-قلة المصادر والكتب والدراسات التي تربط الإدارة الالكترونية الفساد الإداري.

الإشكآلية :

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحديد مفهوم الرقمنة ، التي تعتبر اداة لتحسين وكفاءة جودة الخدمة العمومية في المرفق العام من خلال إدخال التكنولوجيات الرقمية، وما ينتج عنها من تغير جذري لنظام تقليدي بطئ يعتمد على طريقة الأرشيف المكتوب الورقي

والتعامل بشكل مباشر مع المواطن. ومن هنا نأتي لطرح الإشكال الآتي: **ما هو دور الرقمنة في لمكافحة الفساد؟**

المنهج المتبع:

وللتوصل إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة ومعالجة الموضوع من مختلف

جوانبه، إستعملنا المنهج الوصفي التحليلي: هو المنهج الغالب والأكثر استخداما في هذه الدراسة كونه المناسب لمعالجة هذا الموضوع، حيث اعتمدنا الوصف في تناول مفهوم الرقمنة وخصائصها وأهدفها ومتطلبات إنجاحها، وكذلك عند وصف ظاهرة الفساد الإداري ومعرفة أهم أسبابه ومظاهره، ثم انتقلنا إلى تحليل أساليب مكافحة الفساد الإداري بالتعرض للخدمة الالكترونية والتوقيع الالكتروني والرقابة على الخدمات الكترونيا.

وللإجابة على الإشكآلية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الاول كان تحت عنوان الإطار المفاهيمي للرقمنة ومكافحة الفساد، بحيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الرقمنة وقمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين في المطلب الأول تطرقنا الى مفهوم الرقمنة وخصائصها، اما بالنسبة للمطلب الثاني فكان معنون بمبادئ ومتطلبات الرقمنة،

أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان بعنوان ماهية الفساد الإداري، بدوره قسمناه إلى مطلبين المطلب الأول بعنوان أسباب الفساد الإداري ومظاهره ، أما بالنسبة للمطلب الثاني الذي كان بعنوان انواع الفساد الإداري واليات مكافحته.

أما بالنسبة للشق الثاني من الفصل بحيث عنوناه ب دور الرقمنة كآلية في مكافحة الفساد، تناولنا في المبحث الأول الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد، من خلال تقسيمه إلى مطلبين الأول الخدمات الإلكترونية في تطوير المرفق العام، أما الثاني فكان دور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، أما بالنسبة الى المبحث الثاني فكان تحت عنوان الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كآلية في مكافحة الفساد الإداري، بدوره قسمنا إلى

مطلبين الأول دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، أما الثاني تحديث أنظمة العمل ومواجهة التحديات في الإدارة الإلكترونية

الفصل الأول

الفصل الاول الإطار المفاهيمي للرقمنة ومكافحة الفساد

باعـتبار موضـوع الرقمنة أصـبح نقطة تـحول نرى من خـلاله مفـهوم الخدمة العمومية، نتيجة التطورات الكبيرة في الخدمات المقدمة للمواطن من جهة والخدمة المقدمة من الدولة للمرافق و العمال من جهة أخرى، من قبل المنظمات والمؤسسات الحكومية، بعد دخول الرقمنة كآلية حديثة، والتي من شأنها أن تساهم في تحسين وترشيد الخدمة العمومية ، بالتالي أصبحت مفاهيم الخدمة العمومية والرقمنة تشمل عدة جوانب متكاملة ، من أساليب عمل وتنوع العنصر البشري وتكنولوجيا حديثة تتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة ، وتساير التحولات التكنولوجية المتطورة ،وبالتالي فإن علاقة الرقمنة بالخدمة العمومية ليست مجرد مفاهيم تتطلب الاستجابة للمستجدات المحيطة بهم ، وإنما تواجه التحديات الكبيرة، التي تحول دون الوصول إلى ضبط مختلف الجوانب، التي ينظر من خلالها إلى تصور وأضح يشمل كل الأعمال والأنشطة الموجهة للمواطن ،والإدارة والمؤسسات الحكومية المختلفة.

من خلال هذا سنعالج الموضوع باعتبار أن الدولة لجأت إلى الرقمنة، بتالي سنحاول الإلمام بها (مبحت أول)، ثم التطرق لها كآلية لمكافحة الفساد(مبحث تان).

المبحث الأول: ماهية الرقمنة

إن التطور في المجالات العلمية والتكنولوجية في الآونة الأخيرة يدي الى تجوه الادارة نحو رقمنة تعاملاتها والتوجه نحو الادارة الالكترونية ونقلها من اساليب الادارة التقليدية، الى ادارة ذات كفاءة وفعالية اكبر واداء مهامها بشكل مختلف تماما عن الشكل التقليدي"، ولذلك كان لزاما على الدولة توفير كل المتطلبات من اجل نجاح عملية التحول نحو الادارة الحديثة، وحمايتها من مختلف اشكال الفساد الاداري من محسوبية وبيروقراطية والتي اثرت سلبا على مصداقية وشفافية العمل الاداري، وعليه سوف نحاول التطرق في هذا المبحث الى مطلبين، الأول مفهوم الرقمنة وخصائصها، و الثاني حاولنا التطرق فيه الى ماهية الفساد.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة وخصائصها

الرقمنة هي نتاج الثورة التكنولوجية، ويقصد بها بصفة عامة عملية تحويل كل ما هو ورقي إلـى شكل رقمي مقروء بواسطة الحاسب الآلي وفيما يلي أهم التعريفات التي وردت عن الرقمنة وأهم خصائصها:

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة:

يعتبر نظام الرقمنة مصطلحا حديثا، ارتبط ظهوره مع بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

لذا تعرف الرقمنة لغة : عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها عملية الكترونية لإنتاج رموز الكترونية، أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو شيء مادي أو من خلال إرشادات الكترونية تناظرية .

[1] وليد شريط، طيبي المسعود، مقاربات مفاهيمية لنظام الرقمنة في مجال الاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد6، العدد خاص، 2023، ص 76.

كما عرفت موسوعة مصطلحات المكتبات والمعلومات والحاسبات الرقمنة على أنها عملية خلق صورة تمثل الوثيقة أو الصورة الأصلية عن طريق تحويل الضوء المنعكس أو المنبعث منها أو إشارات رقمية يمكن تخزينها أو بثها وإدارة تكوينها للعرض على الشاشة كصورة إلكترونية.

أما إصطلاحا فيعرفها شارلوت "شارلوت بيرسي Charlette Buresi " إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي"[1]

ويقدم " دوج هودج Doug Hodges " مفهوما آخرا تبنته المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (مقالات الدوريات، والكتب والمخطوطات والخرائط) إلى شكل رقمي".

وبمعني آخر هي عملية تحويل بيانات إلى شكل رقمي، وذلك ألجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني[2].

وفي نفس السياق عرف تيري كاني "Terry Kun" إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية، والصور، والصور المتحركة) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي البيتات Bits والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية " يمكن أن يطلق عليها

[1] لبعير صالح، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليته على الاتصال داخل المؤسسة ، رسالة ماجيستير، دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،2020/2019، ص 39.

[2] سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، بيروت مركز الثقافي العربي ، ط1 ،2005، ص2.

الرقمنة "، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الإستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة[1].

وتعرف موسوعة مصطلحات المكتبات والمعلومات والحاسبات الرقمنة على أنها عملية خلق صورة تمثل الوثيقة أو الصورة الأصلية عن طريق تحويل الضوء المنعكس أو المنبعث منها إلى إشارات رقمية يمكن تخزينها أو بثها وادارة تكوينها للعرض على الشاشة كصورة إلكترونية.[2]

من خلال ما سبق نجد أن الرقمنة تعني في :

– في الحاسبات: تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

– في نظم المعلومات: تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور والخرائط وغيرها من المواد التقليدية من شكلها التناظري إلى الأشكال التي تقرأ بواسطة الحاسوب الآلي، أي إلى إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي وعن طريق الكاميرات الرقمية.

وهذا ما ذهب إليه في تعريفه للرقمنة حيث يقدم الرقمنة على أنها عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات عادة ما يشار إلى الرقمنة أنها تحويل النص المطبوع او الصور المطبوعة، الصور الفوتوغرافية،

[1] كلثوم عطاب، مكي الدراجي، رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة نموذجا، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد13، العدد 02، 2021 ص1255.

[2] نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 20.

والإيضاحات والخرائط، الخ) إلى إشارات ثنائية بإستخدام وسيلة للمسح الضوئي وفي الاتصالات عن بعد يقصد بالرقمنة تحويل الاشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية[1]"

الفرع الثاني: خصائص وأهمية الرقمنة

تحت هذا الفرع سنتطرق لتوضيح خصائص الرقمنة (أولا)، تم نوضح أهميتها (ثانيا).

أولا: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:

-تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الالكترونية متجاورة.

-تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

-اقتسام المهام الفكرية مع الآلة نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية الأنشطة الأخرى.

-التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.[2]

[1] محمد فتحي عبدالهادي، تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص 28.

[2] محمد سمير أحمد الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص 73.

–اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في اي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

– اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الانترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت.

– قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.

– قابلية التحرك والحركية: أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال ...الخ.

–قابلية التحويل وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

– اللاجماهرية وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

–الشيوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي للنمط المرن.

–العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق الكترونيا[1].

[1] احمد مشهور ، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003 ، ص7.

ثانيا : أهمية الرقمنة:

للتحول الرقمي العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:

أ- الفوائد الاقتصادية: توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الإلكترونية.

- مساندة برامج التطوير الاقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي.

- إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية وأمن المعلومات.[1]

-توحيد الجهود تحت بوابة إلكترونية واحدة بدلا من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية.

- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.

ب-الفوائد الإدارية: تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي.

-القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.

-الشفافية في التعامل وإلغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة.[2]

[1] مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات -دراسة للاستراتيجيات المتبعة،- جامعة إلمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، قسم دراسات المعلومات، العدد01 مجلد 19، 2010 ص8.

[2] مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، المرجع السابق، ص9.

-اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية، والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.

-تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن بيئة الحكومة التقليدية.

-مفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود[1].

المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات الرقمنة

تتضمن الرقمنة تحويل البيانات والمعلومات والعمليات إلى صيغ قابلة للتخزين والمعالجة الإلكترونية وفي هذا المطلب سنتناول أهم المبادئ التي تقوم عليها الرقمنة (فرع أول)، تم نتناول متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية (فرع ثان) .

الفرع الأول: مبادئ الرقمنة

سنحاول الإلمام بأهم المبادئ التي تقوم عليها الرقمنة كالتالي:

1. تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:

وهذا المبدأ يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع في المهارات والكفاءات المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة لأن في الإدارة دائما التركيز على توظيف المعلومات واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لحل مشكلة[2].

2. التركيز على النتائج:

بحيث أن إهتمام الإدارة الإلكترونية نصب على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع وبروز نتائجها على أرض الواقع.

[1] مريم خالص حسين الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2013 .ص446.

[2] حافظي زهير، الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية دراسة تطبيقية بأرشيف بلدية قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، مارس 2008، ص125.

3. التغير المستمر

تسعى بانتظام لتحسين ولثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء سواء بقصد ترضية الزبائن أو بقصد التفوق في مجال المنافسة وفي جميع الحالات فمن الزبون هو المستفيد الأول من هذا التحسين المستمر والمتواصل.

4. تخفيض التكاليف

وهذا يعني أن الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد المنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة ينتج عن هذا تخفيض التكاليف ورفع مستوى الاداء وتوسيع نطاق الخدمات إلى عدد معتبر من المشاركين الذين يستفيدون من الخدمات بأسعار زهيدة كلما كثر عددهم[1].

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية

يقتضي التحول نحو تطبيق الإدارة الرقمية متطلبات عديدة نذكر من أهمها:

أولا: المتطلبات الإدارية والأمنية:

تنحصر المتطلبات الإدارية والأمنية الواجب مراعاتها لتطبيق الإدارة الرقمية أو الإلكترونية في العناصر التالية:

– وضع استراتيجيات وخطط التأسيس: والتي يمكن أن تشمل إدارة، أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط، والمتابعة، والتنفيذ المشاريع الحكومة الالكترونية وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم، والتأييد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب[2].

[1] سابح فطيمة، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة الى حالة الجزائر، المركز الجامعي – غليزان، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر ،2018 ص 96

[2] سعيد بن معلا العمري المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الأمنية رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية والأمنية السعودية، 2003، ص 18،21.

– توفر البنية التحتية للإدارة الرقمية إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة، ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات وأجهزة، وحاسبات آلية، ومحاولة توفير وإتاحة للأفراد والمؤسسات.

– تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي: بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية، ومختلف الوظائف الحكومية، بما يجعلها تنسجم ومبادئ الإدارة الالكترونية مثل (إلغاء إدارات، استحداث إدارات جديدة تساير التطور التكنولوجي)[1].

ثانيا: متطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة:

وهو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة، تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني ، ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردا بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات[2].

وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الرقمية قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الالكتروني الرقمي وأثناء التطبيق أي تكملة للنقائص والفراغ القانوني اللازم، والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول ، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الرقمية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الرقمية[3].

وفي هذا السياق نجد أن الدول التي اعتمدت تطبيقات الإدارة الالكترونية لم تصدر تشريعات عامة، تلزم الإدارات والمؤسسات الحكومية بأداء جميع معاملاتها الإدارية مع المواطنين عن بعد ،بالوسائل الالكترونية إلى جانب الوسائل التقليدية ، حيث أن التشريعات

[1] باشيوة سالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية، دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خده، كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكره ماجستير، قسم علم المكتبات والتوثيق، جامعه الجزائر، .2007/2008 ص 35.

[2] مريم خالص حسين، مرجع سابق ، ص 440.

[3] باشيوة سالم، المرجع السابق، ص37

الحديثة في الكثير من الدول الغربية قد يتراوح مضمونها بين إقرار المبدأ ، أي الإعلان عن حق المواطن في الحصول على المعاملات الإدارية والخدمات العامة بوسائل معلوماتية باستثناء ما يشترط القانون صراحة حضور المعني شخصيا إلى المراكز الإدارية لإتمامه 8وبين إلزام الإدارات العامة على تقديم بعض الخدمات الالكترونية في مجالات أو قطاعات مثل مجال نشر القوانين، والقرارات الإدارية والمعلومات الإدارية ، و مجال وضع نماذج المعاملات الإدارية عبر شبكة الانترنت ، إضافة إلى مجالات التصاريح المالية والضرورية ، بحيث تلزم الشركات التجارية ، وبعض فئات التجار بتقديم تلك التصاريح إلكترونيا وفق شروط تحدد بأدوات تعاقدية.[1]

ثالثا: متطلب الإصلاح الإداري:

في إطار الوصول إلى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الإدارة العامة الرقمية ، يقترح الدكتور علي السيد الباز[2] ضرورة الإصلاح الإداري ، والذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الالكترونية ، وخبراء لتأمين المعلومات ، وحماية البرامج والتعاملات ، والوثائق أي محاولة إحداث تغييرات جذرية ، وجوهرية في المفاهيم الإدارية والفنية ، والحاجة إلى قيادات واعية متحمسة ولها القدرة الإدارية ، وترشيدها ، وتطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة والبحث عن حلول كفيلة تؤدي إلى تحسين انجاز الخدمة الوظيفية ، إضافة إلى ضرورة بسط قواعد الإثبات فيما يتعلق بالتصرفات الإلكترونية (كما فعل القانون رقم 230 سنة 2000 في فرنسا)، والحاجة إلى تشريعات جديدة تخص التوقيع الالكتروني ، وحمايته مثل تشريع اعتماد التوقيع الالكتروني عام 1998 في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

[1] باشيوة سالم، المرجع السابق، ص38

[2] على الباز – أصول الإدارة العامة ، الاسكندرية – دار الجامعات العربية ، مطبعة الإشعاع الفنية ، 1990 ص 131

[3] بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة لنيل شهادة دكتورا عموم التسيير تخصص إدارة أعمال وتسويق، جامعة الجزائر، ،2016 ص92.

رابعا: المتطلبات السياسية:

حيث تترجمها وجود إرادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الالكتروني، ومساندة لمشاريع الإدارة الرقمية، عن طريق تقديم العون المادي، والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الالكتروني والإدارة الرقمية.

كما أن تطبيق الرقمنة في الجزائر يستدعي تلبية مجموعة من المتطلبات السياسية المحددة التي تتماشى مع البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية في البلاد، فيما يلي نموذج للمتطلبات السياسية لتطبيق الرقمنة في الجزائر:

إرادة سياسية قوية والتزام القيادة: إعلان حكومي رسمي: تأكيد القيادة السياسية على أهمية الرقمنة من خلال خطابات وتصريحات رسمية.

إدراج الرقمنة في خطط التنمية الوطنية: مثل رؤية الجزائر 2030.

إطار قانوني وتنظيمي شامل:

قوانين محدثة: مثل قانون التجارة الإلكترونية (القانون رقم 18-05) وقانون حماية البيانات الشخصية.

لوائح تنظيمية: إنشاء هيئات تنظيمية مثل "الهيئة الوطنية لحماية البيانات الشخصية".

خطة استراتيجية وطنية للرقمنة:

استراتيجية وطنية للرقمنة: تطوير خطة وطنية تشمل أهداف، استراتيجيات، ومشاريع محددة.

لجان تنسيق: تشكيل لجان تنسيق بين مختلف الوزارات والقطاعات لتنفيذ الاستراتيجية.

تحسين البنية التحتية التكنولوجية: توسيع شبكات الاتصالات: استثمار في توسيع وتحديث شبكات الاتصالات لتشمل كافة المناطق.

توفير الإنترنت عالي السرعة: ضمان وصول الإنترنت عالي السرعة لجميع المواطنين.

بحيث ان السعي للإلمام بهذه المتطلبات يكون من خلال التركيز على العوامل التالية:

-اعتماد قناة موحدة لخدمة العملاء، بالتعاون مع إدارة الخدمات الالكترونية، من أجل تعزيز مستويات الكفاءة والفعالية.

-تبسيط عمليات الحصول على الخدمات الحكومية اعتمادا على إحداث التقنيات.

- ابتكار خدمات حكومية جديدة وربط بيئات العمل في الدوائر الحكومية، لتحقيق التكامل الذي يمهد الطريق لمبدأ حكومة بلا أوراق وبدون طابور.

-تحديث الإجراءات الحكومية ووضع مقاييس متقدمة.

-توعية المجتمع بجدوى التحول الرقمي، وضمان الحد الأدنى من المعرفة، بكيفية استخدام الأدوات التي تمكنهم من الحصول على خدماتهم من الدوائر الحكومية[1].

خامسا: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعي:

إذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الرقمية ، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية ، مع الاستعانة بوسائل الإعلام، وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق الإدارة الرقمية وبرمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية (ثقافة تكنولوجية) ، مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الإنفاق على مشاريع الإدارة الرقمية، دون إهمال الاستثمار في ميدان

[1] بوزكري جيلالي، نفس المرجع، ص97.

تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي[1].

سادسا: متطلبات البنية التحتية للاتصالات:

لتحقيق التحول الرقمي في الجزائر بنجاح، يلزم توافر بنية تحتية متقدمة للاتصالات. وفيما يلي نموذج لمتطلبات البنية التحتية للاتصالات التي يمكن أن تدعم تطبيق الرقمنة:

توسيع وتحديث شبكات الاتصالات:

شبكات الألياف الضوئية: توسيع شبكة الألياف الضوئية لتشمل جميع المدن والقرى مما يوفر اتصال إنترنت عالي السرعة ومستقر.

شبكات الجيل الخامس (G5): إطلاق وتوسيع شبكات الجيل الخامس لتوفير سرعات إنترنت فائقة ولتحقيق الاتصال الفوري اللازم للتطبيقات الحديثة.

تغطية شاملة للإنترنت:

تغطية المناطق الريفية والنائية: الاستثمار في توسيع تغطية الإنترنت لتشمل المناطق الريفية والنائية، باستخدام حلول مثل الأقمار الصناعية والشبكات اللاسلكية.

تحسين خدمات الإنترنت الحالية: تحسين جودة وسرعة خدمات الإنترنت في المناطق الحضرية والريفية.

بنية تحتية للمراكز البيانات:

[1] مختار حماد , تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة يوسف بن خدة الجزائر 2007 ص 65.

بناء مراكز بيانات حديثة: إنشاء مراكز بيانات وطنية حديثة ومتطورة لتخزين ومعالجة البيانات بشكل آمن وفعال.

تشجيع الاستثمار في مراكز البيانات: تحفيز الشركات الخاصة على الاستثمار في إنشاء وتشغيل مراكز بيانات.

تعزيز الأمن السيبراني للبنية التحتية:

أنظمة حماية متقدمة: تطوير أنظمة حماية متقدمة للبنية التحتية للاتصالات لمنع الاختراقات والهجمات السيبرانية.

فرق استجابة للطوارئ السيبرانية: إنشاء فرق متخصصة للاستجابة الفورية لحوادث الأمن السيبراني.

تطوير شبكات الاتصالات الحكومية:

شبكات خاصة للحكومة: إنشاء شبكات اتصالات خاصة وآمنة للاستخدام الحكومي لضمان السرية والأمان.

منصات تواصل رقمية: تطوير منصات تواصل رقمية بين المؤسسات الحكومية لتحسين التنسيق والكفاءة.

تعزيز الاتصالات الدولية:

اتفاقيات تعاون دولي: عقد اتفاقيات تعاون مع الدول الأخرى لتحسين شبكات الاتصال الدولية وتعزيز البنية التحتية العالمية.

كابلات بحرية جديدة: الاستثمار في مد كابلات بحرية جديدة لتحسين الاتصال بالإنترنت الدولي.

تمويل ودعم حكومي:

تخصيص ميزانية: تخصيص موارد مالية كافية لتطوير وصيانة البنية التحتية للاتصالات.

حوافز للاستثمار الخاص: تقديم حوافز للشركات الخاصة للاستثمار في مشاريع تطوير البنية التحتية.

توعية وتدريب:

تدريب الفنيين: توفير برامج تدريبية لتأهيل الكوادر الفنية للعمل على صيانة وتطوير البنية التحتية.

توعية المواطنين: نشر الوعي بين المواطنين بأهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة وكيفية الاستفادة منها.

بتنفيذ هذه المتطلبات، يمكن للجزائر أن تطور بنية تحتية للاتصالات تدعم التحول الرقمي، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي[1].

المبحث الثاني : ماهية الفساد الإداري.

جدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للفساد، يكاد يكون شبه اتفاق بين أفراد

المجتمع على أن معنى الفساد هو السرقة والنهب، ويتجه الاستخدام الشعبي إلى ربط الكلمة وبمفهوم الكبار بمعنى أصحاب السلطة، حيث يرى عامة الناس أن الفساد منتشر بين فئة واحدة في المجتمع وهم أصحاب الجاه والمناصب الكبيرة.، كما ينظر كثير من الناس إلى الفساد على أنه الأشياء الملوثة والقذرة وغير الصالحة للاستخدام إن ظاهرة الفساد الإداري

[1] ترقي يونس ,دور الادارة الالكترونية في تحسين الاداء الخدمة العمومية رسالة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص35

هي ظاهرة عالمية لا تخلوا منها أي دولة في هذا الكون وجميعها تحاول أن تعالجها بطرق ووسائل حديثة لأنها بكل بساطة ظاهرة مدمرة للمجتمع، سنحاول توضح ذاك من خلال مطلبين نتناول أسباب الفساد ومظاهره (مطلب أول)، ثم نتطرق إلى أنواع الفساد واليات مكافحته (مطلب ثان).

المطلب الأول: أسباب الفساد الإداري ومظاهره

تحت هذا المطلب سنتطرق إلى الخوض في أسباب الفساد الإداري (فرع أول)، ثم التطرق إلى مظاهر هذا الفساد (فرع ثان).

الفرع الأول: أسباب الفساد الإداري

في لفظ الفساد في اللغة العربية مصدر فعلها فسد، فسادا هو البطلان[1] فيقال فسد الشيء وأي بطل أضمحل كذلك تعني كلمة الفساد الابتداع و اللهو واللعب وأخذ المال ظلما كما يحمل معنى" اخذ المال ظلما".

الفساد إلا داري باعتباره " : إساءة استخدام السلطة لتحقيق مآرب نفعية مادية خاصة لطريقة غير مشروعة و دون وجه حق أي استخدام المنصب الحكومي لإضفاء غطاء قانوني على ممارسات مشبوهة لتحقيق مكاسب خاصة ، ويمكن أن نضيف تعيين الشخص المناسب و في المكان الغير مناسب أو الغير مؤهل في المناصب الحساسة للتمكين من استغلالها لصالح الذين عينوه.

إن الفساد الإداري يعتبر مشكلة كبيرة في المنطقة العربية يصيب عملية التنمية و الإنسان و يتضح بميزتين ، ميزة الرشوة و ميز العمولة المكشوفة و واضحة واضحة ، والثانية تتمثل

[1] عماد الشيخ داود، الشفافية و المراقبة الفساد ، ط1، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2006، ص 136

في وضع اليد العاملة على المال العام و الحصول على مواقع وظيفية متقدمة للأبناء و الأصهار، و الأقارب و هو ما يسمى بالمحسوبية.[1]

ربط كل من روبرت تلمان و"برابيانت الفساد الإداري بطبيعة البناء البيروقراطي الحديث التي تؤكد عليه الحكومات المختلفة و الذي ينتشر في كافة المستويات السياسية و الصناعية ، إذ ذهبنا إلى إن الفساد الإداري باختصار يمكن أن يأخذ مكانة في بيئة توفر فيها حكومات الرسمية النسق البيروقراطي الحديث ، الذي يعاني من ازدواجية الشخصية الإدارية التي مازالت متمسكة بالمعايير التقليدية في الإدارة في ظروف التنظيم الإداري الحديث و بذلك نجدها تميل للدخول في عمليات مثل الرشوة و تشغيل الأقارب غير المؤهلين كما يؤكد أيضا" روبرت تلمان "في إشارة لتعريف الفساد الإداري إلا أن الإدارات التي يتفشى فيها الفساد هي تلك التي تقدم فيها الخدمة لعملائها بسرعة أكثر و كفاية بواسطة البيروقراطي عن طريق التقرب إليه و التعرف عليها [2].

يمكننا توضيح أسباب الفساد الإداري على شكل نقاط نجد ان هناك عدة أسباب نذكر منها:

-انعدام أخلاقيات المهنة لدى الموظفين .

-ضعف الانظمة الحاكمة وانتشار الغموض في المعاملات الاقتصادية.

- عدم وجود ثقة في الأنظمة الحاكمة والاعتقاد بأنها أداة سيطرة وتسلط.

-عدم اهتمام القادة السياسيين بمحاربة الفساد.

[1] زين الدين بلال ،أمين ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية الاسكندرية، ط1، دار الفكر الجامعي، 2009، ص 64.

[2] زين الدين بلال أمين، مرجع سابق، ص 64.

-تدني الأجور ونقص الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها[1].

- تكاليف وعقوبات اتباع طرق الفساد لتحقيق منافع معينة تكون اقل من تحقيقها بطرق قانونية.

- عدم قيام مؤسسات الدولة بمهامها وضعف أدائها، الرقابة والمحاسبة ومتابعة الموظفين[2].

نخلص أن الفساد الإداري عملية غير أخلاقية يقوم بها شاغلي الوظائف الإدارية من أجل تحقيق حياتهم الشخصية و مصالحهم, وبالتالي يعتبر الفساد الإداري فسادا شاملا يشمل قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

الفرع الثاني : مظاهر الفساد الإداري.

تتعدد مظاهر الفساد الإداري في الجزائر ويمكن حصرها فيما يلي:

الرشوة: تعني اتجار الموظف العام بإعمال الوظيفة أو الخدمة التي يعهد إليه بالقيام بها للصالح العام وذلك تحقيق مصلحة خاصة له ونجد من صور الرشوة في الجزائر قضية 26 مليار دولار في الفضيحة التي هزت كيان المجتمع الجزائري بداية التسعينات.

جريمة الاختلاس وجريمة التبديد: الاختلاس هو أخد الأموال الموضوعية تحت يد الجاني بنية تملكها أو حصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة ... جريمة التبديد: هو التصرف في الشيء بأي وجه من أوجه التصرفات كاستخدام السيارات الحكومية للأغراض الخاصة ومن صور الاختلاس والتبديد في الجزائر

[1] رضوان، دوراح، الفساد الإداري : مفهومه ومظاهره وسبل معالجته مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية 29 "1"، ص 158 .

[2] مليكة، جرمولي، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، مجلة الحوار الفكري، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ص 693

قصية الخليفة والتي سميت بفضيحة القرن فضيحة البنك التجاري والصناعي في العبث بالمال العام قد تجاوز كل المستويات وأصبح يهدد كل شيء بما في ذلك النظام السياسي[1].

الوساطة والمحسوبية: يتمثل الجانب الايجابي في كونه نوع من التعاون والتآزر بقصد تحقيق مطلب مشروع، أما وجهها السلبي فتمثل أبشع أنواع التميز والطبقة والعنصرية، وتكون بالتوسيط بمقابل قصد الوصول إلى حق من اجل تجاوز حقوق الآخرين على حساب الخدمة العامة، وترجع الى الهياكل القبائلية والنظام العشائري.

استغلال النفوذ: استغلال النفوذ يوحي إلي صاحب الحاجة إن السلطات العامة لا يتصرف وفق القانون، وإنما يتصرف تحت سطوة ماله من نفوذ فهو يستعمل نفوذه لشراء الغير المشروع، وهي الجريمة الرشوة إلا إن جريمة الرشوة تتحقق من طلب الموظف أو استجابة لغرض مقابل قيامه بعمل من أعمال وظيفته، في حين جريمة استغلال النفوذ حيث يستغل الشخص نفوذه لدي احدي المصالح العمومية لتمكين غيرة من حصول على الفائدة.

الابتزاز: الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفته الشخص المتصف بالفساد.

المطلب الثاني: انواع الفساد الإداري واليات مكافحته

سنوضح تحت هذا المطلب أنوع الفساد الإداري (فرع أول)، ثم نحاول التوصل إلى اليات مكافحة هذا الفساد (فرع ثان).

الفرع الأول: انواع الفساد الاداري

[1] قانون رقم 06-01 مؤرخ في 20 فيبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

إن انتشار ظاهرة الفساد الإداري يعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدول باعتبار أن ممارسي الفساد يحاولون دائما إخفائه عن أعين المسئولين وهذا ارجع لعدة أسباب تجعل المرتكبين لهذه الأفعال يقدمون على مداولة وتنفيذ هذه الظاهرة[1].

أولا: الأسباب الاجتماعية

حيث تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات دور بارزا في ترسيخ ظاهرة الفساد وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدائنة في النفوس، فالتنشئة الاجتماعية الطويلة قيما أو أعرافا تعتبر قاعدة انطلاق للسلوك التنظيمي للأفراد إذ تؤثر على تفكير أفراد الجهاز الإداري وسلوكياتهم ومن تم تأثير على عملية اتخاذ القرار.

ووفقا للمدخل الاجتماعي فان الثنائية من القيم هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد والقيم سبب في الخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد، تتمثل بوجود التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الموظفين والتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه في النهاية إلى تغليب القيم الاجتماعية[2].

ثانيا : أسباب سياسية

حيث يؤثر ضعف المؤسسات الذي تعاني منه غالبية البلدان النامية بطغيان العامل الشخصي في الحياة السياسية أو ضعف التنظيمات الوسيطة من أحزاب وجماعات ومصالح في تفشي ظاهرة الفساد واستمراره يؤثر عدم التكامل والاندماج بين فئات المجتمع بسبب التفاوت الاجتماعي بينهم إلى ضعف مشاعر الانتماء وتغليب المصالح الخاصة عن المصلحة العامة و لا تختلف الحال في تفشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة

[1] زين الدين بلال أمين، مرجع سابق، ص 65.

[2] مطر عصام عبد الفتاح الفساد الإداري ماهيته أسبابه، مظاهره الإسكندرية، دار الجامعية للنشر والتوزيع،2013 ص24

الحكومية، وتختلف الحال في تفشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، وضعف أداء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلا عن ضعف الأجهزة الرقابية المختصة في كشف الفساد، ونقص الكفاءة وغياب حرية الإعلام الحر[1].، وعدم السماح لها أو للموطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزراء ومؤسسات العامة وكذلك ضعف دور المؤسسات المجتمع المدني المؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها في عملها، إذ يلعب كل هذا دوار مهما في انتشار الفساد الإداري[2].

ثالثا : الأسباب الاقتصادية

حيث يلعب الجانب الاقتصادية للفرد والمجتمع على حد سواء المتمثل في الفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين وارتباطها بالأسعار أو عدم ارتباطها دوار مهما في انتشار الفساد الإداري، كما تلعب المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دوار بارزا في السيطرة على الدول النامية كي تسير في فلكها حيث أن غالبية المساعدات والمعونات المقدمة إن لم تكن جميعها ترد في النهاية لخدمة الدول المانحة لتلك المساعدات مما يؤثر سلبا على القرار السيادي للدولة الممنوحة للمساعدة، كما ويلعب ارتفاع معدلات البطالة بنوعيها المقنعة وغير المقنعة واستمرارية والكساد الاقتصادي وما يسببه من اختلال في ميزان القوى الاجتماعية وقصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة القومية وتشكيل التعددية الطبقية دوار مهما في انتشار الفساد، إذ أن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة في توزيع الثروة والدخل القومي وتوفير مستوى متقدم من الرفاه المعيشي لأفرادها، هو المعيار الأول

[1] عواج، بن عمر، ونادية امينة كاري، (2019)، مكافحة الفساد الاداري في الجزائر بين الإجراءات التنظيمية والضوابط الوقائية، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03. العدد 04، ص 92.

[2] مليكة، جرمولي، مرجع سابق، ص 694.

في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب انتشار الفساد الإداري واختلاف آلياته وتعدد أثاره[1] .

رابعا : أسباب قانونية و إدارية

إن من أهم عوامل انتشار الفساد في الدولة النامية عدم وجود قوانين رادعة للفساد إنما المقصود هو القدرة على تنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من إجراءات تفرض على مخالفتها كما أن كثرة القوانين وتعددها كوسيلة لإزالة الفساد الإداري وعدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة والمعرفة بها يزيد من انتشار الفساد فضلا عن أن الثغرات القانونية الناتجة عن غموض التفسيرات[2] وعدم وضوح النصوص القانونية والاختلاف في النص القانوني من دولة لأخرى أو حتى من منظمة إلى أخرى والاستثناءات القانونية تعطي الموظف فرصة التهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين، مما يؤدي ذلك إلى انتشار آليات الفساد الإداري، أما منال ناحية الإدارية، فان ضعف الإدارة وسوء التنظيم وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية وكثرة القيود والإجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية وطول الزمن المستغرق انجاز المعاملات في الجهاز الإداري والحصانة النسبية للمسئولين فيه من المساءلة والمحاسبة وتطبيق نظام العقوبات[3] وشغل المناصب الوظيفية وموقع المسؤولية القيادية في الجهاز الإداري لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية وعلاقات شخصية وعدم الأخذ بنظرية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري للجهاز العام وقصور التفويض للمستويات الأدنى وتعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري في مقابل ضعف في ممارستها الرقابة الداخلية أو الرقابة الوقائية لاكتشاف الانحراف وتصحيح الخطأ وتحول

[1] السيد علي الشتى، الفساد الإداري و المجتمع، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر ، 2003، ص43

[2] الويزة نجار، التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري (دراسة مقارنه)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، سنة ،2015 ص30.

[3] الويزة نجار، نفس المرجع، ص31.

صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب السطوة والنفوذ من داخل الجهاز الإداري للدولة ومن خارجها، وتكون في مجموعها الإدارة الفاشلة التي تؤدي بدورها إلى الفساد الإداري[1].

الفرع الثاني: اليات مكافحة الفساد الإداري

لقد أصبحت قضية الفساد في الدول النامية و المتقدمة تحظى باهتمام الدوائر السياسية والحكومية و أخذت تشغل حيز مهما في سلم أولويات وجدت المؤسسات والحكومات الاجتماعية المحلية والمنظمات والمؤسسات الدولية أن علاج هذه الحكومة, نظرا لما يترتب على هذه الظاهرة من أثار سلبية بالغة[2]، وقد وجدت المؤسسات و الحكومات والهيئات الاجتماعية والمحلية والمنظمات والمؤسسات الدولية أن علاج هذه الظاهرة والقضاء عليها ومحاصرتها والحد منها على الأقل لا يمكن أن يحدث بدون اعتماد إستراتيجية متعددة الجوانب تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي التي أدت إلى ظهور ولأن المعالجة يجب أن تنصب على الأسباب المؤدية للفساد وعليه للحد من ظاهرة الفساد الإداري يجب اتباع عدة إجراءات نذكر منها:

الإعتماد على مبدأ المساءلة حيث يشكل هذا المبدأ قيدا على سلوك القائمين على الشأن العام، ويلزم باحترام حقوق المواطنين, وهذا المبدأ أصيل في الأنظمة الديمقراطية وهذا بإتباع إجراءات منها منح رواتب مناسبة للموظفين تتناسب والمستوى الاقتصادي السائد وهذا كحماية لهم للابتعاد عن الفساد والرشوة, نتيجة العوز والفقر وارتفاع مستوى المعيشة, وكذلك تبسيط القوانين واللوائح والإجراءات حتى لا تحتمل التأويلات الخاطئة أو تزيد من تعقد الإجراءات البيروقراطية مما يفتح المجال السلوكيات الفاسدة[3] .

[1] حسين توفيق إبراهيم الاقتصاد السياسي لاصلاح الاقتصاد، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية،1999، ص25

[2] حسين توفيق إبراهيم مرجع سابق، ص 25

[3] باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر(2012-1999)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، سنة ،2015 ص.27

إقامة دورات تدريب للموظفين والتركيز أثناء التدريب على أخلاقيات الوظيفة العامة والمسؤولية العمومية, حيث نلاحظ في الدول النامية أن الموظف نادرا ما يتحصل على تدريب بعد التوظيف, وإن استفاد من ذلك فإن محتوى التدريب مركز على الجوانب الفنية أكثر من تكوين موظف عمومي متشبع بقيم وشرف الوظيفة العامة.

إعادة تفعيل وتجديد النظام الاجتماعي المبني على قيم الأخلاق والنزاهة وشرف الوظيفة ومحاربة الآثار السلبية للعولمة التي جلبت قيما جديدة مبنية على المنافسة الشرسة بعيدا عن القيم والأخلاق، وهذا يتم من خلال تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة والجمعيات والنقابات والنوادي والأحزاب السياسية.

اعطاء دور رائد لوسائل الإعلام والصحافة في التشهير برموز الفساد وخاصة أصحاب النفوذ والسلطة، وهذا لا يأتي إلا بحماية الصحفيين وإعطائهم الحرية الكاملة بذلك[1].

ضرورة إقامة أجهزة وهيئات متخصصة في مكافحة الفساد وهذا ما قامت به الجزائر بحيث أنشأت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية الإستقلال المالي نص عليها القانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد وتم إنشاؤها بموجب المرسوم 06-413 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2006[2] ولقد كلفت هذه الهيئة بمجموعة من المهام التي تضمنتها المادة 20 من القانون 06-01 وذلك على النحو التالي:

-اقتراح سياسية شاملة للوقاية من الفساد، وتجسيد دولة القانون، وتكريس مبدأ الشفافية.

[1] باديس بوسعيود ، مرجع سابق، ص 28

[2] لمرسوم الرئاسي رقم : 06-413 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق ل22 نوفمبر 2006 يحكم تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها ومكافحة سيرها الصادر بالجريدة الرسمية عدد 74، ص.20-17.

– تقديم التوجيهات واقتراح التدابير ذات الطابع التنظيمي والتشريعي التي ترمي للوقاية من الفساد، وذلك تتعاون الهيئة مع القطاعات العامة والخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة.

– إعداد برامج لتوعية وتحسيس المواطن بأضرار الفساد وجمع واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، والبحث عن عوامل الفساد وأسبابه وتقديم تدابير لإزالتها والقضاء عليها.

– تلقى التصريحات بالممتلكات الخاصة للموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها.

– ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا على أساس التقارير الدورية والسهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات وعلى التعاون بين هيئات مكافحة الفساد على الصعيد الوطني والدولي[1].

نرى ان هذه التدابير التي اتخذت تتضمن جوانب سياسية واجتماعية وقانونية لكن نجاحها في الحد من تفشي الفساد وانتشاره يتوقف على درجة الوعي المجتمعي بخطورة الاستمرار في التعايش مع هذه الظاهرة التي ستتحول شيئا فشيئا إلى خطر داهم يزلزل كيان النظام الاجتماعي ويفقد الثقة في مؤسسات الدولة لدى المواطن.

خلاصة الفصل

نخلص أن للرقمنة أهمية كبيرة تظهر من خلال فوائدها التي مست جميع مجالات الحياة بما فيها الاقتصادية والإدارية والاجتماعية كإتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة

[1] القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحة الصادر بالجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخ في 08/03/2006 ص 08.

وسهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها، والقدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة واصدار صور طبق الأصل عنها، ونقص تكاليف الحصول على المعلومات.

كما نرى أن عملية الرقمنة تتطلب تضافر جهود أطراف كثيرة، تأتي في المقام الأول من توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة، وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ننسى الإطار القانوني.

أما بالنسبة للفساد الإداري هو مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين التي تؤثر على سير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر.

كما أنه سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير

شرعية، أو هو استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع يعتذر تحقيقها بطريقة مشروعة.

كما يمكننا القول بأنه سلوك إداري غير رسمي، بدل للسلوك الإداري الرسمي أو هو سوء استخدام السلطة أو المنصب العام من أجل تحقيق مصالح أو مكاسب خاصة إذن فالفساد الإداري هو ارتكاب أعمال وتصرفات منافية للوظيفة العامة وهو ظاهرة تعاني منها العديد من الدول حتى المتطورة منها لم تسلم من هذه الظاهرة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دور الرقمنة كآلية في مكافحة الفساد

تحتل الوظيفة الإدارية في الدولة مكانة هامة وحيوية، حيث أن الإدارة التنفيذية والقانونية والإجرائية ضرورية لتطبيق وتجسيد كافة الاستراتيجيات والسياسات العامة والبرامج السياسية والاقتصادية.

ولطالما عرفت الوظيفة الإدارية مجموعة من السلوكيات التي تفقد إلى النزاهة والشفافية في القطاع العام، مثل انحراف الموظفين في الإدارة باستغلالهم السيء للوظيفة الإدارية واحتكار المناصب الإدارية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة، وهذا ما يعرف الفساد الإداري الذي يعتبر من التحديات التي واجهها الدول لكثرة انتشار مظاهره داخل الإدارة.

وانطلاقا من أهمية وحتمية حماية الوظيفة العامة من مخاطر الفساد الاداري، اتجهت معظم الدول ومن بينها الجزائر الى بلورة استراتيجيات جديدة للحد من هذه الظاهرة من خلال مواكبة التطورات الدولية في مجال عصرنة الإدارة تماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة العامة والبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتطبيقها في الإدارة الجزائرية للخروج من الإدارة التقليدية القائمة على الورق وكثرة الأخطاء، نحو إدارة إلكترونية ترتكز على الوسائل التكنلوجية التي من شأنها محاربة الفساد الإداري وهذا محور دراستنا في هذا الفصل من خلال مبحثين نتناول في المبحث الأول الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد، أما المبحث الثاني الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كآلية في مكافحة الفساد الإداري.

المبحث الأول: الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد.

من الأمور المتفق عليها أن شبكة الإنترنت أسهمت بشكل كبير في تغيير العديد من جوانب الحياة، لا سيما في ميدان الأعمال، بحيث شهد هذا الميدان تغيرات جوهرية في كيفية أداء وتنفيذ الأعمال، حيث أصبحت العديد من المؤسسات، على اختلاف أنواعها، تستخدم الشبكة للاتصال والتواصل مع المواطنين وشركائها، كما أصبحت تعتمد على الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات العامة، وربط نظمها الخاصة، وإدارة مختلف تعاملاتها، مما يندرج جميعه ضمن إطار الخدمات الإلكترونية، ونرى أن كل ذلك كان من اجل مكافحة الفساد الإداري بناءً على ذلك، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتطرق في الأول الى الخدمات الإلكترونية في تطوير المرفق العام، ثم الثاني إلى دور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

المطلب الأول: الخدمات الإلكترونية في تطوير المرفق العام

من الأمور المتفق عليه أن شبكة الأنترنت قد كان لها إسهام بالغ في تغير العديد من جوانب الحياة وخصوصا ميدان الأعمال, حيث شهد هذا الأخير تغيرات جوهرية في كيفية أداء الأعمال و تنفيذها و أصبحت الكثير من المؤسسات باختلاف أنواعها تستخدم الشبكة للاتصال والتواصل مع المواطنين و شركائها و أصبحت تعتمد على الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات العامة، والربط بين نظمها الخاصة، وأداء مختلف تعاملاتها الخاصة والتي تنصهر كلها في بوتقة الخدمات الإلكترونية لهذا سنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع في الفرع الأول نتناول تعريف الخدمة الإلكترونية، ثم إلى متطلبات توفير الخدمة الإلكترونية في الفرع الثاني و في الفرع الثالث نتناول بوابة الخدمات الإلكترونية .

الفرع الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية

تعرف الخدمات الإلكترونية أنها تلك الخدمات التي تقدم من خلال الاتصال الإلكتروني بين مقدم الخدمة والمستفيد منها[1] وهي أيضا تعرف في إطارها الواسع على أنها " تقديم خدمة عبر وسائل وشبكات إلكترونية كالأنترنت.

وشبكة الأنترنت قد تخطت حدود الأعمال الإلكترونية إلى مرحلة انتقاليه ونوعية جديدة، حيث صار بالإمكان تزويد المؤسسات والأفراد بخدمات أعمال مبتكرة باستخدام الشبكة، ولم تعد الأنترنت مجرد أداة تجارة بل تحولت إلى بوابة لأداء الأعمال وطريقة مثلى لخدمة المواطنين ورعايتهم .

[2]كما تطورت الأنترنت بشكل تصاعدي لتشمل اليوم مجموعة من القدرات الإلكترونية التي تسمى الخدمات الإلكترونية وتعرف هذه الخيرة على أنها خدمات إلكترونية قياسية ورشيقة تؤدي عملا وتحقق مهام معينة، وتنجز تعاملات حيث يصبح أي برنامج تطبيق أو مصدر معلومات بمنزلة نقاط إلى مثل هذه الخدمات.

وينظر مصطلح الخدمات الإلكترونية إلى مثل هذه الخدمات على أنها متأصلة ومشيدة ومتضمنة في السيارات والأجهزة المربوطة شبكيا وفي كل شكل تقريبا يحتوي على رقائق إلكترونية، وهكذا فإن المصطلح لا يقتصر على المعدات والأجهزة اللاسلكية، وإنما يتجاوز ذلك ليغطي كل الأجهزة السلكية واللاسلكية، وتلك تتضمن في تركيبها رقائق إلكترونية.

وهناك ثلاث اتجاهات تتعلق بالخدمات الإلكترونية وتتمثل في:

---

[1] منال صبحي محمد الحناوي الإستراتيجية الأمنية للحكومة الإلكترونية المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية حول بيئة المعلومات الأم المفاهيم والتشريعات والتطبيقات الرياض 6-7 افريل 2010 ص 05

[2] عماد بوقلاشي، الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات العمومية : دراسة حالة وزارة العدل، ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2012، ص 138

– تنامي انتشار التطبيقات الجاهزة لتنظيم التسويات المحاسبية والشراء وتخطيط موارد المؤسسة.

–ازدياد أعداد موقع بوابات شبكة الإنترنت المتخصصة في خدمات السفر والمتخصصة في خدمات التدبير

– اتساع نطاق نشاط تلبية طلبات الخدمة على المستوى العالمي، الأمر الذي يتطلب قيام مؤسسة مجتمعة بتلبية هذه الطلبات على وجه السرعة فنظم الخدمات الإلكترونية المتكاملة هي الأسلوب الأمثل والأسرع للاستجابة لمثل هذه الطلبات المتنامية، وخصوصا عندما تكون الخدمة غير متوفرة كلها لدى مزود منفرد يقوم مفهوم الخدمات الإلكترونية على عدد من المبادئ الإرشادية منها.

– ينبغي لأي خدمة إلكترونية جديدة أن ترتقي بالبنية التحتية والمعايير المقبولة إلى مستوى أعلى.

–ينبغي للبنية التحتية أن تكون مفتوحة وقياسية.

– ضرورة توفر خوادم الحاشية عندما تلتقي الشبكة العمومية (الإنترنت) بالشبكة المحلية.

– ينبغي تنفيذ الخدمات وانجازها بوصفها تطبيقات موزعة.

الفرع الثاني: دور الخدمات الإلكترونية في تسيير وتطوير المرفق العام

تقوم الإدارة العامة الالكترونية عن طريق المرفق العام كأحد أساليب تنفيذ الخدمات الالكترونية وتقديمها حسب طلبات الجمهور وفي حدود الإمكانيات المتوفرة، كما تسهر

الإدارة الالكترونية على دوام سير المرفق العام وتطويره إلى الأفضل من حيث أداء الرسوم اللازمة لانتظام بالخدمة العامة واستمرار أداء المرفق لخدماته باطراد[1].

إن من شأن الإدارة العامة الإلكترونية أن تجعل مبدأ سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الإحكام، حيث لا تحديد مواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها وإنما يعمل على مدار الساعة ولا يتوقف إلا حدث عطل فني التقنية اللازمة للاستفادة من خدماته[2] كما أن نظام الإدارة الإلكترونية يقلل من خطورة إضراب الموظفين وتحملهم لمسؤولياتهم الجنائية والمدنية والتأديبية، إذ يمكن للموظف من داخل بيته في غير أوقات العمل الرسمية، إذ يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي يعمل بها كما سيعمل على التقليل من العرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية و الذي يتولى الوظيفة دون استيفاء شروطها القانونية، حيث يمكن كشف أمره من خلال قواعد البيانات و المعلومات التي تتزود بها الإدارة الحكومية وكذلك فإن الإدارة الإلكترونية سوف يؤدي إلى القضاء على تعسف الموظفين وعدم احترامهم لأوقات العمل والقضاء على التسيب الوظيفي والتطبيق المحكم لمبدأ دوام سير المرفق العام وبشكل تام من خلال توفير البوابات الإلكترونية التي تقدم خدماتها على شبكة الانترنت على مدار 24 ساعة يوميا دون إجازات أو عطلات، دون ارتباط بساعات دوام العمل لمدة 08 أيام في الأسبوع و365 يوم في العام، كما يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية في التأثير الإيجابي في بعض النواحي الوظيفية حيث تتمكن الإدارة من التغلب على مشكلة تمارض الموظفين والحصول على إجازات مرضية وغيرها من الإجازات التي تتجاوز الحدود القانونية المسموح بها، وحرصا من الإدارات الحكومية على استمرار الموظف في أداء عمله فترة من الوقت فقد عملت مثلا لجنة الإجازات المرضية في دولة الكويت على إعادة النظر في آليات الإجازات الخاصة بالمرضى، وانتهت إلى نماذج الإجازات المرضية في وضعها الحالي الإجازات الجديدة عن

[1] مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007، ص 72.

[2] عماد بوقلاشي، مرجع سابق، ص139

طريق الكومبيوتر لمنع تعسف الموظفين في الحصول على الإجازات دون مبرر أو سبب قانوني[1].

المطلب الثاني: دور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري

تُعتبر الرقمنة او الإدارة الإلكترونية إحدى الآليات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري، حيث تسهم في محاربة مظاهره السلبية مثل الوساطة، والرشوة، والمحسوبية، وغيرها من الانحرافات الإدارية، والوظيفية، والقانونية التي تعيق تطور النظم الإدارية، من خلال هذا المبحث سنوضح مساهمة ودور الخدمات الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية (فرع أول)،

ثم ننتقل إلى دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة (فرع ثان)،

الفرع الاول: دور الخدمات الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية

في نهاية الألفية الثانية كان مبدأ الشفافية في الدول المتقدمة يقتضى مجرد إقرار بحق عام في الاطلاع على المعلومات والوثائق الإدارية. ثم أصبح مع التقدم التكنولوجي يلقي التزاما ايجابيا على الإدارة بوضع بياناتها ومعلوماتها ووثائقها على الانترنت وهو ما يدل على أن المفاهيم قد تغيرت. فبعد أن كان على المواطن أن يسعى إلى الإدارة للحصول على المعلومات. أصبح اليوم إلزاما على الإدارة أن تسعى إلى المواطن لتزويده بالمعلومات وإشراكه في إدارة الشؤون العامة بالأساليب والصور المختلفة للديمقراطية الإدارية المباشرة أو غير المباشرة.[2]

تتمسك كثير من النظم الإدارية في الدول النامية بحرفية القواعد القانونية، وتعتبرها هدفا بحد ذاتها، الأمر الذي ينعكس في صورة تجميد للعمل الإداري، وتعقيد للإجراءات وارتفاع تكلفة الأداء بصفة عامة. وبعض هذه القواعد والنظم تحتاج إلى مراجعة حتى

[1] مختار حماد، مرجع سابق ص 81-82

[2] داوود عبد الرازق الباز الإدارة العامة (الحكومة) الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه مجلس النشر العلمي الكويت .2004.

تتناسب مع المتغيرات والتطورات في النظام الإداري للدولة. كما أن ظهور أدوات ووسائل جديدة في النظام الإداري تساعد على الإبداع والابتكار، وتحسين الأداء مثل التقنيات الحديثة تحتاج لتشريعات وقوانين ولوائح لحمايتها، وإدخالها في العمل الإداري، وإحدى هذه التقنيات الإدارة الإلكترونية

أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى اعتبار السرية مجرد ميراث تاريخي للإدارة، وأن مواكبة هذه الثورة تستدعي العمل من خلال إدارة تتحول فيها العلاقة بين الإدارات العامة والجمهور إلى علاقة شفافة بدلا من السرية والكتمان. معنى ذلك أن علاقة الإدارة الحكومية بالجمهور تتحول في ظل الشفافية إلى علاقة تشاورية ترسي دعائم الديمقراطية الإدارية التي تتيح للجمهور حق مشاركة الإدارة في أداء عملها وحقه في فهم تصرفاتها مادام بإمكانه الاطلاع على وثائقها

وأسباب قراراتها التي يسوغها انفتاح الإدارة على الجمهور، ولكن مع احترام الحق في الحياة الخاصة للأفراد وعدم نشر المعلومات المتعلقة بأسرارهم الشخصية[1].

يجب أن يحتوي مشروع التحول إلى إدارة إلكترونية في كافة مراحله على مفهوم الشفافية تخطيطا وتصميما وتطبيقا بدون الشفافية التي تتطلب التغيير في الفكر لا يمكن لهذا المشروع أن يحقق النجاح. فالإدارة الإلكترونية تعزز وتفعل مبدأ الشفافية من خلال ما يلي:

أولا – تبسيط وتسهيل الإجراءات

تعبر الإجراءات عن الخطوات التفصيلية لأداء الأفراد للوظائف والعمليات والمعاملات وهي كافة النشاطات التي تؤديها المؤسسة لتحقيق أهدافها في وظائفها، وتركز الكثير من الدول في برامج الإصلاح الإداري على الإجراءات، نظرا لأنها من عناصر الفساد الإداري في النظام الإداري للدولة، كونها ترفع من تكاليف أداء الأعمال الإدارية

[1] عبده نعمان الشريف، الحكومة الالكترونية كإستراتيجية وطرق الإثبات والحماية لمعاملاتها، مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، ص70.

الحكومية، وتزيد من البيروقراطية الإدارية وبروز ظاهرة الرشوة بهدف تجاوز تلك الإجراءات[1].

الإجراءات تأتي في المرتبة الأولى بعد إقرار القوانين واللوائح وهي الخطوات والمراحل الأساسية لإنجاز عمل ما، فلو تم التحليل لإجراءات التوظيف في المؤسسات الحكومية الأحد طالبي الوظيفة، فسوف نجد إجراءات معقدة جدا قد تصل إلى 50 إجراء تقريبا من بداية التقدم بالطلب إلى غاية التوظيف وهو كم هائل من الإجراءات تمثل عائقا قويا أمام طالب التوظيف. في حين أن الإجراءات الحديثة للتوظيف تقتصر على تقديم الطلب مرفقا بالسيرة الذاتية عبر البريد الإلكتروني، وبعد الموافقة يسلم ملف التوظيف الذي يحتوي على كافة الوثائق[2] الضرورية فقط. فعملية التبسيط للإجراءات تسهل إمكانية الوصول للمعلومات، مما يجعل الإدارة شفافة أمام الأفراد من مواطنين وأجانب.

ثانيا–الإدارة الإلكترونية تحقق مبدأ الحياد

الواقع الالكتروني الجديد في تقديم الخدمة العامة لمنتفعيها من كافة أطراف المجتمع المعني يمنع المحاباة والانحياز لصالح جهة أو طرف أو مجموعة أو فرد معين على حساب الآخرين. وذلك لأن الإدارة الإلكترونية تتم وفق إرشادات وتعليمات محددة الكترونيا مسبقا.

لا يمكن التلاعب بها من قبل أي كان ولصالح أي كان مما يجعل مبدأ الحياد هو أساس العمل الإداري. وتطبيق الشفافية مفعل بشكل إيجابي.

ثالثا– الإدارة الإلكترونية أداة كشف ومقاومة للفساد

تعتبر الإجراءات البيروقراطية العائق الرئيسي في العمل الإداري، وأهم عناصر الفساد الإداري وزيادة التكاليف الإدارية، وسببا رئيسيا لانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية،

[1] عبده نعمان الشريف المرجع نفسه، ص 59

[2] عبده نعمان الشريف المرجع نفسه، ص 59–

وتعتبر المحور الرئيس للإصلاح الإداري في كثير من الدول. كل مظاهر الفساد سواء في الجانب الاقتصادي أم المالي أو أي جانب من الجوانب هو خلل وفساد إداري في الأساس. ويمكن طرح نظرية " إذا جاء الفساد فلا جدوى من الإصلاح دون إحداث التغيير لأن الإصلاح بدون تغيير زيادة في الفساد والتكاليف".[1]

لم يعد بمقدور الدول أن تبقى بمعزل عن مجاراة ومواكبة ما يحصل في تأمين النزاهة والشفافية والمصداقية والإفصاح عما يجري في العالم، وما تفرضه بعض المنظمات المهنية العالمية المختصة من معايير وقواعد يتطلب مجاراتها للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وفي مقدمتها منظمة النزاهة والشفافية العالمية التي تصدر باستمرار تقاريرها السنوية والفصلية لتكشف عن مواطن الخلل في الأداء الحكومي لهذا البلد أو ذاك، وبالمقابل تضع الدول التي تحظى بأولوية ودرجات متقدمة، من منظور النزاهة وقلة صيغ الفساد بالمقارنة مع غيرها من الدول، مما يفرض على الدول الالتزام بالمعايير العالمية في النزاهة والشفافية وضبط الجودة في الأداء الحكومي. وما من آلية تسمح بذلك أفضل من تطبيق الادارة الإلكترونية في تحقيق المجالات الشفافية في جميع.

رابعا – الإدارة الإلكترونية وسيلة فعالة في تأمين الإعلام للجميع

تساعد عملية تحويل الإجراءات والمستندات والوثائق الخاصة بإنجاز معاملة حكومية إلى صورة الكترونية بعد تشفيرها، سواء كان التعامل مع المواطنين أو منظمات الأعمال المختلفة أو الإدارات الحكومية، ووضعها على الخط، في انجاز المعاملات في إطار من الشفافية، ولا تتحقق الشفافية الحكومية إلا من خلال إتاحة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات الحكومية للمواطنين والمنظمات في الوقت والظروف نفسها، حتى تسمح للجميع بفرص متساوية في التعاملات الحكومية.[2]

[1] عبده نعمان الشريف المرجع نفسه، ص 60-

[2] ليث سعد الله حسين إبراهيم المرجع السابق، ص 109.

الشفافية الحكومية في عمل الإدارة العامة هو أن تضمن استنادها قبل كل شيء إلى علانية القرار، وعدم حجب المعلومات عن المهتمين بها أو ذوي العلاقة بها، فهي تأكيد على مصداقية إدارة ما أمام الرأي العام والحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية من خلال تحقيق حرية المواطن في الوصول إلى مصادر المعلومات والاطلاع عليها[1].

فشل وسائل الإعلام المباشر في تحقيق الشفافية وعدم وجود تفاعل بين المرسل والمستقبل للمعلومات باستخدام هذه الوسائل أدت الحكومات إلى البحث عن وسيلة بديلة تحقق الهدف، وقد جاءت شبكة الانترنت التي تمثل بالنسبة للحكومات اكبر شبكة لإتاحة المعلومات في إطار من التفاعلية بين المرسل والمستقبل، لذلك بدأ استخدام هذه الشبكة بشكل واسع لبناء علاقات جديدة بين الإدارة الحكومية وبين الجهات المستفيدة كمنظمات الأعمال والمواطنين[2].

الفرع الثاني: دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة

من أبرز الأسباب التي أدت إلى التحول نحو الإدارة الإلكترونية هو التمييز الحاصل في تقديم الخدمات في ظل الإدارة التقليدية، وعدم انتظامها والتوزيع العشوائي للخدمات دون النظر إلى طلبات مستحقيها، والممارسة المفرطة أشكال الوساطة والمحسوبية التي تخر سوسها في عظام الإدارة الحكومية، على نحو أدى في كثير من الأحيان إلى انهيارها بعد انتشار الفساد الإداري بها من رشوة وتمييز بالمخالفة لمبدأ المساواة أمام الإدارة[3].

مبدأ المساواة هو ما تضمنته القواعد التنظيمية عدم التفرقة بين العملاء وتحديد رسوم الاستخدام التي يتطلبها إنشاء بوابة إلكترونية وتنفرد الإنترنت من بين وسائل الاتصال بعدم تحديد رسوم لها يعتمد على المسافات أو المدة أو الوقت أو حجم الرسالة، والمكالمة الهاتفية من موسكو إلى الجزائر، و من طوكيو إلى المغرب تخضع لتعريفة منظمة تعتمد على مدة

[1] ليث سعد الله حسين إبراهيم، المرجع نفسه، ص 109،110

[2] ليث سعد الله حسين إبراهيم. المرجع نفسه، ص 110

[3] مختار حماد مرجع سابق ص 74

المكالمة لكن الرسالة الإلكترونية أو حتى المكالمة الهاتفية التي تتم عبر الإنترنت تقدم مجانا للمستخدم Hotmail ، إذن نسير إلى أن المساواة النسبية سيظهر لها بعض التطبيقات مثلما تقوم به الشركة منسحب على جوائز لمن يستخدم الإنترنت لمدة طويلة و إعفاء من يجيد استخدام التقنيات الإلكترونية من بعض الرسوم، ومنح بعض الرسوم ومنح بعض المزايا دون أن يعد ذلك إخلالا بالمساواة[1].

يتضح جليًا من مما سبق أن رقمنة الإدارة جاءت لمعالجة عيوب الإدارة التقليدية، سواء من خلال تقديم الخدمات الإدارية الإلكترونية عبر المرافق العامة بطريقة تتميز بالسهولة والسرعة في التنفيذ، وتقليل الجهد والتكاليف، وفق إجراءات مدروسة من شأنها تلبيةً لاحتياجات ورغبات الجمهور، أو من خلال ضمان المساواة والعدل والشفافية في تقديم الخدمات لمن يستحقها وفي وقتها المناسب، مع ضرورة التزام المرتفقين بتسديد الحقوق الواجبة عليهم إذا تطلبت الخدمة ذلك، هذا النهج يضمن أن الموظفين يعملون في حدود وظائفهم دون الإخلال بها، مما يساهم في مكافحة الفساد الإداري أو الحد من مظاهره داخل الأجهزة الإدارية في ظل نظام يعتمد على الوسائل التكنولوجية التي تسهل اكتشاف الفساد ومعاقبة مرتكبيه.

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، دار الفكر العربي، الجزء الأول الإسكندرية، مصر، 2003، ص 106

المبحث الثاني: الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كآلية في مكافحة الفساد الإداري

تُعتبر الرقابة في العمليات الإدارية من أهم وظائف الإدارة، نظراً لدورها في ضمان تنفيذ البرامج والخطط المرتبطة بالأهداف المحددة، تعتمد الإدارة على الرقابة كنمط حديث من الإدارة، مستفيدة من تقنيات وأجهزة أساسية تُعتبر بُعداً من أبعاد الإدارة الإلكترونية المبتكرة، من خلال هذا النهج، تسعى الإدارة إلى تجاوز جميع عوائق التنمية الإدارية، خاصة تلك المتعلقة بالفساد الإداري، وعليه سنتطرق دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري (مطلب أول)، ثم التطرق الى تحديث أنظمة العمل ومواجهة التحديات في الإدارة الإلكترونية (مطلب ثان).

المطلب الاول: دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري

من خلال هذا المطلب سنعالج أهم مميزات دور الرقمنة في الرقابة الالكترونية باعتبارها عملية تساعد بشكل فعال في مكافحة الفساد الاداري (فرع أول)، ثم التوقيع الالكتروني كآلية لمكافحة الفساد الإداري (فرع ثان).

الفرع الأول: أهم مميزات دور الرقمنة في الرقابة الالكترونية

تمتاز عملية الرقمنة بخصائص سنتطرق لتوضيح أهمها في عملية الرقابة الالكترونية كالتالي:

أولا: السرعة والدقة في تحديد الانحراف والخلل الإداري

اصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وفعال بعد مزجها بالتطور التكنولوجي الكبير في مجال المعلومات، فأصبحت تسمح برقابة فورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة، بالإضافة الى تقليص الفجوة الزمنية بين وقت الانحراف ووقت تصحيحه، حيث انها عملية مستمرة تكشف الانحراف أولا بأول عن طريق تدفق المعلومات وتوفر التشبيك بين اعضاء المؤسسة الادارية بداية من المدريين الى المستهلكين، وهذا ما يزيد بدوره من قدرة الرقابة

الالكترونية على توفير متابعة مختلف العمليات وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الاخطاء في مختلف المؤسسات[1].

ثانيا: تجسيد اكثر لمبدأ الشفافية في التعاملات الادارية

تتحقق الشفافية من خلال الإتاحة الكاملة وبصفة متساوية لجميع المعلومات التي ترتبط بالقرارات والإجراءات والخدمات العامة للجميع، ويكون ذلك للأفراد أو المؤسسات العامة والخاصة في التوقيت الذي يسمح بتساوي الفرص في مختلف التعاملات الإدارية فعن طريق الادارة الالكترونية يتمكن المواطن من الوصول مباشرة بموضوعه إلى أي جهة مختصة سواء تمثلت في رئيس القطاع او وزير او غيره[2]، وعليه فان الرقابة الإلكترونية تساهم في تعزيز الشفافية والوضوح في العمل الإداري، فهي تمكن من مراقبة حسن سير المعاملات الإدارية المطلوبة من طرف جميع الأطراف داخليا او خارجيا أو من طرف طالب المعلومة او متلقي الخدمة مهما كانت صفته[3].

ثالثا: تسهيل عمل المراقبين والمفتشين الإداريين

ساعد اعتماد الإدارة على تكنولوجيا المعلومات في تفعيل اكثر لعمل المفتشين والمراقبين، وهذا أثناء اكتشافهم لمكامن الفساد وذلك عن طريق تسهيل الربط الالكتروني للمنظومة الالكترونية للأجهزة الرقابية مع التشكيلات التنفيذية التي تعمل الأجهزة الرقابية على رقابتها مع جميع المستويات التنظيمية التنفيذية، بالإضافة إلى توفيرها قنوات اتصال سريعة وبشكل فعال بين مختلف أقسام المنظومة الرقابية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق مهامها، وعليه فان الرقابة الالكترونية تحقق الاستخدام الأمثل والفعال لأنظمة شبكات

[1] . عمر موسى ،جعفر القريشي، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2015 ص21.

[2] رانية هدار جويلية ، دور الادارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد التاسع،2016 ص 250 .

[3] الهاشمي مزهود ، ومصطفى رباحي، دور الادارة الالكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الاداري والمالي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ،1 المجلد 31، العدد 4، 2022/11، ص 189

المعلومات القائمة على الإنترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة شاملة وفورية لكل العمليات والانشطة الادارية، وذلك لتحديد النقائص والانحرافات واعطاء التنبيه بشأنها بشكل الكتروني[1].

رابعا: المساهمة في تطوير أداء الموظفين العموميين

ويتحقق ذلك باستخدام الادارة العمومية لمختلف الوسائل التقنية في اداء مهامها وأنشطتها، في مختلف تعاملاتها مع طالبي الخدمة من جهة او مع موظفيها من جهة اخرى، وهذا ايمانا منها بأهمية النشاط الرقابي الإلكتروني في المساعدة على المهام الرقابية في احسن الظروف، ومن بين أهم الوسائل الالكترونية المستخدمة في هذا المجال، نجد نظام البصمة في الحضور او انصراف الموظفين، بالإضافة الى كاميرات المراقبة في المباني العمومية، كما تتم مراقبة العمليات التي ينجزها الموظفين عن طريق جهاز الحاسب الالي، عن طريق انظمة مخصصة لذلك، وهذا للتأكد من عدم قيام الموظفين باي عمليات وإجراءات مشبوهة اضافة الى وجود كلمة مرور خاصة لكل مستخدمي الحواسب الآلية، والتي لا يمكن فتحه الا بعد ورود رسالة نصية لهاتف الموظف تحمل رمز التفعيل الخاص[2].

الفرع الثاني: التوقيع الالكتروني كآلية لمكافحة الفساد الاداري

أدى التطور التكنولوجي الحديث وإدخال شبكة المعلومات في الأعمال الإدارية ادى الى ظهور وسائل وتقنيات حديثة أهمها تقنية التوقيع الالكتروني، والتي ساهمت بشكل كبير تطوير وتحسين أداء الخدمة العمومية الادارية، فهو يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق رفع مستوى أداء الادارة العامة وتطويرها، وعليه سنحاول التطرق الى مفهوم التوقيع الالكتروني (أولا)، ثم معرفة مدى مساهمته في الحد من ظاهرة الفساد الإداري (ثانيا).

[1] رانية، هدار المرجع السابق ص 189

[2] احمد حسين ال ،طلحان كمال طاهر خوالدي (يوليو 2018) ، دور الرقابة الالكترونية على اداء الموظفين، دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية المجلد الثاني، العدد العاشر.

أولا: مفهوم التوقيع الالكتروني

1- التعريف الفقهي :

عرفه بعض الفقهاء على أنه: مجموعة من الإجراءات والوسائل يتم استخدامها عن طريق الأرقام والرموز مميزة لصاحبها "[1].

كما عرفه جانب آخر من الفقه على انه " عبارة عن حروف او ارقام او الرموز او الاشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد شخص صاحب التوقيع وتميزه عن غيره، وهو الوسيلة الضرورة للمعاملات الالكترونية في إبرامها وتنفيذها والمحافظة على سرية المعلومات والرسائل.[2]

2- التعريف التشريعي

استحدثت هذه الآلية بموجب القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والمنصوص عليها في قسمه الثاني من الفصل الثاني منه المعنون بالتصديق الالكتروني "، حيث تعد شهادة التصديق الالكتروني وثيقة في شكل إلكتروني تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الالكتروني والموقع[3].

كما عرفت المادة 02 من القانون رقم 15-04، في فقرتها الاولى التوقيع الالكتروني على أنه "تلك البيانات التي تكون في شكل الكتروني، المرفقة او المرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية اخرى، تستعمل كوسيلة توثيق[4] ".

[1] اسامة بن غان العبيدي (2012)، حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب العدد 56، ص 145

[2] محمد، امين الرومي النظام القانوني للتوقيع الالكتروني، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الاسكندرية 200..

[3] الفقرة 07 من المادة 02 من القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين.

[4] المادة 02 من القانون رقم 15-04، نفس المرجع.

وعليه فانه يمكن ان نلاحظ ان المشرع الجزائري قام بتعريف التوقيع الالكتروني من خلال إجراءات انشائه واشكاله المختلفة، بالإضافة الى استعماله لتوثيق هوية الموقع واثبات قبوله في الشكل الالكتروني لمضمون الكتابة[1].

ومن أشكال وصور التوقيع الالكتروني الذي يعتبر عكس التوقيع التقليدي المتمثل في الامضاء او البصمة فإن التوقيع الالكتروني عدة صور مختلفة حسب التقنية المستخدمة في منظومة التوقيع وأهمها:

1- التوقيع الرقمي:

[2]يعتبر اهم صور التوقيع الإلكتروني نظرا لما يتمتع به من قدرة كبيرة على تحديد هوية أطراف العقد، بالإضافة لما يتمتع به من درجة عالية من الأمان والثقة في استخدامه وتطبيقه عند إبرام العقود الالكترونية، فهو عبارة عن رقم سري او رمز ينشئ صاحبه باستخدام مفتاح الترميز العمومي والذي ينشئ مفتاحين مختلفين ولكنهما مرتبطان رياضيا، حيث يتم الحصول عليهما باستخدام سلسلة من الصيغ الرياضية او الخوارزميات غير المتناظرة.

2- التوقيع البيومتري:

استمدت تسميتها من كون هذا التوقيع يعتمد على علم "البيومتري لوجي"، الذي يعنى بدراسة المميزات الخاصة بكل إنسان كالصوت وبصمة قزحية العين او بصمات الأصابع والشفاه، بالإضافة الى مميزات المظهر الخارجي للإنسان دراسة خطة او قياس درجة ضغط يده على القلم ومعرفة كمية الاهتزازات الصادرة عنها أثناء الكتابة فهو يشمل كل الصفات الطبيعية والسلوكية للإنسان والجسدية والتي تختلف من شخص لأخر، عن طريق تخزين

[1] فضيلة، يسعد، ديسمبر (2019) القوة الثبوتية للتوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 508

[2] سامية، بولاف وغيلاني الطاهر، جانفي 2020 التوقيع الالكتروني في ظل القانون 15-04، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، م5، العدد الأول، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 الجزائر، ص 115 .

هذه الصفات للشخص الموقع عن طريق برامج معلوماتية معينة، تتم عملية تشفيرها وتخزينها إلكترونيا في الحاسوب[1].

3- التوقيع بالقلم الإلكتروني:

يعد من صور التوقيع الإلكتروني التي يستخدم فيها قلم الكتروني حساس، يمكن الكتابة به على شاشة الحاسوب باستخدام برنامج معلوماتي يسمح بأخذ التوقيع والتأكد من صحته، حيث يتلقى البرنامج بيانات المستخدم عن طريق بطاقة تحقيق هوية الكترونية خاصة، تحوي جميع البيانات المتعلقة بهذا الشخص، ثم تظهر له تعليمات على الحاسوب يتبعها لغاية ظهور رسالة له على الشاشة تطلب منه كتابة توقيع باستخدام القلم الالكتروني داخل مربع مرسوم، وبالتالي يقوم البرنامج المعلوماتي بالتقاط حركة اليد من حجم الحروف وشكلها ومنحنياتها وغيرها من الصفات كما يحد السرعة النسبية التي تجري بها، وبعدها يقوم بتشفير هذه البيانات والاحتفاظ بها على نحو يمكن من استرجاعها واستخدامها عند الضرورة.

اضافة الى ان هناك صور أخرى للتوقيع الالكتروني مثل نقل التوقيع الخطي إلى وثيقة الكترونية موجودة عبر الانترنت عبر الماسح الضوئي، واستخدام بطاقات الائتمان الممغنطة ذات الرقم السري لإبرام الصفقات الالكترونية، وعليه فإن التوقيع الالكتروني يمكن ان يتخذ ويحول الى اي صورة من صور التوقيع التقليدية[2].

ثانيا : دور التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري

يعتبر اعتماد التوقيع الإلكتروني عنصرا مهما في مختلف المعاملات الإدارية، حيث يساهم في زيادة مستوى الأمن والحفاظ على السرية والخصوصية في هذه التعاملات، ما يعزز الأمان والثقة بين المتعاملين ويضع حدا لمختلف مظاهر البيروقراطية، في اعتماد

[1] محمد ناصر حمودي (2012)، العقد الالكتروني المبرم مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع، دار الثقافة، ط1،الأردن، ص 338 .

[2] محمد ناصر حمودي، مرجع سابق، ص 340-

تقنية التوقيع الالكتروني يمكن من حفظ سرية المعلومات والرسائل المرسلة وعدم امكانية الاطلاع عليها أو تحريفها او تعديلها من طرف اي شخص، بالإضافة الى تحديدها هوية المرسل والمستقبل بطريقة الكترونية، ما يمكن من كشف اي تحايل او تلاعب والتأكد اكثر من مصداقية الشخص، ما يقلل من مختلف أشكال الفساد الإداري لصعوبة التزوير أو العبث[1].

بالإضافة الى ان الادارة الالكترونية في حاجة الى آليات قانونية وتقنية وهذا حماية للمتعاملين والعاملين معها، وهذا ما يتطلب تدخل الهيئات التشريعية لضمان تأمينها بتنظيم التوقيع الالكتروني، باعتباره آلية لحماية المعلومات وأهم طرق ضمان الوثائق المرسلة، من خلال توفير حماية أكبر للمعطيات الشخصية عن طريق التشفير الالكتروني[2].

وعليه فإن دور التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري يكمن من خلال خصائصه ومميزاته عن التوقيع التقليدي والمتمثلة في أنه يتكون من عناصر منفردة وسمات خاصة بالشخص الموقع تتخذ شكل اشارات او ارقام او حروف، بالإضافة إلى أنه يتصل برسالة إلكترونية تتمثل في معلومات يتم انشائها بوسيلة الكترونية او ارسالها او تسلمها او حتى تخزينها، كما أنه يمكن من تحديد شخصية الموقع ويميزه ويعبر عن رضاه بمضمون المحرر ما يساعد كل المؤسسات في حماية نفسها من عمليات التزوير في التوقيعات[3].

[1] فضيلة، يسعد، مرجع سابق، ص 509

[2] نصيرة، ربيع، (2019) النشاط الاداري للحكومة الالكترونية اطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، ص 111 .

[3] يوسف، مسعودي، جانفي 2017 ، مدى حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات في التشريع الجزائري "دراسة على ضوء أحكام القانون 15-04 مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م6 العدد الاول المركز الجامعي تمنغاست الجزائر، ص84 .

المطلب الثاني: تحديث أنظمة العمل ومواجهة التحديات في الإدارة الإلكترونية

هناك العديد من العوائق المحتملة المتعلقة بتنفيذ الإدارة الإلكترونية تفرز العديد من التحديات التي يمكن أن تشكل منفذا للفساد الإداري، خاصة في المراحل الانتقالية، حيث أن هذه العوائق قد تصبح تبريرات لوجود مظاهر الفساد في نظام الإدارة الإلكترونية، لذا يعد تجاوز هذه التحديات من أبرز الانجازات في تأمين أنظمة العمل تجاه الفساد الإداري، بنمطه الجديد والمتطور داخل نظام الإدارة الإلكترونية، ويمكن إيجاز هذه العوائق كما يلي[1]:

-يوجد مخاوف بشأن عدم كفاية أنظمة الأمان والخصوصية للبيانات.

- عدم المساواة في الوصول إلى تكنولوجيا الكمبيوتر من قبل المواطنين.

- ارتفاع التكاليف الأولية لإرساء مبادرة الإدارة الإلكترونية.

-مقاومة التغيير.

فمسؤولية الإدارة ترتكز على تأمين المخاوف، ومواجهة هذه التحديات وإزالة العوائق التي يمكن أن تؤدي إلى منافذ للفساد الإداري، بالعمل على ضمان الخصوصية والأمان للبيانات في نظام الإدارة الإلكترونية، وإزالة الفجوة الثقافية بين المواطنين المستخدمين لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط جيدا ودراسة التكلفة الحقيقية؛ لعملية الانتقال وتطبيق وممارسة نظام الإدارة الإلكترونية، وضرورة عمل إصلاح إداري مع العمل على التوعية بنظام الإدارة الإلكترونية[2].

[1] Rhoda C. Joseph and David P. Kitlan, "Key Issues in E-Government and Public Administration", Handbook of Research on Public Information Technology, Pennsylvania-Hershey: Information Science Reference, 2008.P5.

[2] الهاشمي مزهود ، ومصطفى رباحي، المرجع السابق، ص281

فتعتبر قضية المسؤولية الإدارية من القضايا الجدية منذ نشأة الإدارة العامة، ويعتبر الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية من التحولات التي تعيد طرح هذه القضية من جديد، بحيث تطرح بقوّة تساؤل حول الطرق والاجراءات اللازمة لحماية المعلومات والوثائق، وحماية المعلومات الحكومية على مستوى الأنظمة والبرامج، فلا شك أن برامج وأنظمة الكومبيوتر المستخدمة في أية منظمة تكون دائما عرضة للتهديد، من قبل أشخاص غير مصرح لهم لمحاولة اتلافها أو التغيير فيها أو محاولة الحصول على نسخ منها، لذا فإنه يجب التركيز على حماية هذه البرامج والأنظمة وإبعاد أي خطر قد يهدد أمنها وسلامتها ومن أهم الإجراءات التي تساعد على ذلك ضرورة تحديد الأشخاص المصرح لهم بالاطلاع على برامج وأنظمة العمل الإلكترونية داخل المنظمة، كما يجب الاحتفاظ بنسخة احتياطية للبرامج والأنظمة والبيانات في مكان آمن خارج المؤسسة مع ضرورة تحديث البيانات بصفة دورية.

كما يُفضل تسجيل الأخطاء والمخالفات التي تحدث ومراجعتها لتفادي حدوثها مستقبلا، واعتماد نظم رقابة إلكترونية حديثة وفعالة، تواكب التحديات الجديدة التي تُفرزها أنظمة العمل الإلكترونية، مع ضرورة قيام إدارة المنظمة بالاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال تخزين المعلومات حيث تتوافر الآن وسائل ذات قدرة عالية على تخزين المعلومات، وبأحجام هائلة على حسابات سحابية محمية أو سيرفرات حكومية، والتي تساعد في تبني التوجهات والمفاهيم الحديثة في الإدارة الإلكترونية، مثل مفهوم:

البيانات الضخمة – BIG DATA [1]، والذي يساعد الحكومة على بناء إدارة إلكترونية ذكية من خلال توفير خدمات أسرع، وبطريقة فعالة وموثوقة، وتشتمل الأنظمة الإلكترونية للعمل على برامج وتطبيقات توفّر إمكانية التتبع للمستخدمين، والتي تتيح معلومات عن وقت

[1] "Zaher Al-Sai and Laith Mohammad Abualigah, "Big Data and E-government: A review", The 8th International Conference on Information Technology (ICIT), Amman: Al-Zaytoonah University of Jordan, 2017. P581-582.

الاستخدام ووقت إنهاء الاستخدام على أن يتم كل ذلك على المستويات العليا والاحتفاظ به للرجوع إليه عند الضرورة.

ويشكل الأفراد العاملون على النظام الآلي أو الشبكات في المنظمة، أحد التهديدات القوية التي يمكن أن تؤثر على أمن وسلامة المعلومات. فقد يرتكب الفرد خطأ عند استخدام النظام أو أثناء إعداد وتجهيز البرامج مما يقلل من فاعليتها كما يجب عدم إغفال نقطة مهمة، وهي أنه من المحتمل أن يكون أحد الأفراد العاملين على النظام الآلي فاسدا، فيصبح من أكبر التهديدات على المؤسسة وما تحتويه من برامج وأنظمة وبيانات، لذا فإن من أهم الإجراءات التي يمكن أن تساعد المنظمات على حماية المعلومات من تحديد بعض العاملين لديها ما يلي:[1]

-التحري الدقيق عن كل شخص يتقدم لوظيفة ترتبط بإدارة الأنظمة الآلية والشبكات في المنظمة وخاصة المبرمجين.

-الحرص على توظيف المؤهلين علميا وعمليا ما أمكن لتقليل احتمال الوقوع في الخطأ أثناء العمل. إعطاء الأفراد العاملين على النظام الآلي والشبكات دورات تدريبية وتعليمية تتعلق بأمن وسلامة المعلومات، وخاصة الجدد منهم.

-ضرورة إصدار النشرات الدورية المتعلقة بالنواحي الأمنية، والتأكد من أن كل موظف لديه الخلفية الأمنية والقدرة على مواجهة أي تحديد الأمن وسلامة المعلومات.

-يفضل أن تقوم المنظمة بالاشتراك بالدوريات التي تنشر وتتعلق بأمن وسلامة المعلومات ليطلع موظفي المنظمة على كل جديد وتطور حاصل في مجال أمن وسلامة المعلومات.

[1] أشرف عبد المحسن الشريف، مرجع سابق، ص 101.

-إخضاع المبرمجين ومحللي النظم للمراقبة، وبصفة مستمرة من قبل مشرف صاحب خبرة طويلة في هذا المجال وإشعارهم بأنهم خاضعون للرقابة الأمنية المستمرة من قبل إدارة المنظمة.

-إبعاد أي فرد من العاملين يمكن أن يهدد أمن وسلامة المعلومات، كما يجب أن توقع الإدارة عقوبات رادعة لكل مخالف منهم.

-عند انتهاء مدة عمل، أو إنهاء خدمات أحد الموظفين العاملين على النظام الآلي والشبكات، فيجب إبعاده عن المواقع الحساسة في المؤسسة مع ضرورة قيامه بتسليم جميع ما يحتفظ به من مفاتيح أو بطاقات ممغنطة للدخول والخروج من وإلى المنظمة كما يجب على إدارة المنظمة أن تقوم بإلغاء أو تعطيل جميع الحسابات والأرقام والرموز السرية الخاصة به، والتي تمكنه من الولوج إلى الأنظمة الآلية أو الشبكية للعمل.

-أخذ ضمانات وتعهدات من الموظف المنتهية خدماته في المنظمة بالمحافظة على أسرار العمل التي كان يطلع عليها، وخاصة البرامج والأنظمة

كما يوجد العديد من أدوات ووسائل الحماية التقنية والبرمجية، التي تستخدم لتأمين وحماية المعلومات والأنظمة الإلكترونية للعمل، والتي تمنع محاولات الدخول غير المشروع وتحد منها بقدر الإمكان كبرامج الجدران النارية والبطاقات الممغنطة وبرامج مكافحة الفيروسات وتنحصر أهم تلك الوسائل التقنية والبرمجية فيما يلي[1]:

برامج الجدران النارية_Firewalls وأدوات كشف الاختراقات وهي برامج إلكترونية تقوم على عزل الشبكة المحلية عن الشبكات الخارجية جزئيا أو كليا، وهي عبارة عن مرشحات تتبع صلاحية وحدود الاستخدام للمصرح لهم فقط باستخدام النظام، وتعد الجدران النارية برامج وتقنيات ذات فاعلية في منع محاولات الاختراق والتعدي، من خلال النقاط التالية:

[1] نفس المرجع، ص 101-105

-حماية وتأمين البيانات الموجودة على الأجهزة

-تقوم بتشفير البيانات عند إرسالها عبر الشبكات فقط

-توفير الاحتياطات اللازمة لحماية بيانات المستخدمين المخزنة على أجهزتهم.

وتدعم الجدران النارية أيضا بأدوات كشف الاختراقات، والتي تعتبر بمثابة حماية مبكرة لنظام العمل الإلكتروني، والتي تحتاج إلى إدارة ومتابعة أكبر من قبل مراقب يُنظم المعلومات، وأيضا من قبل القائمين على تقييم أمن نظم المعلومات والاتصالات في المؤسسة.

-مضادات الفيروسات ومكافحات التجسس_antivirus and anti-malware[1]

هي عبارة عن تطبيقات برمجية للوقاية من الفايروسات وملفات التجسس المختلفة والقضاء عليها عند اكتشافها، وتعمل تحديثات آلية عبر شبكة الأنترنيت، من خوادم شركات الأمن والحماية الإلكترونية المصنعة لها، لزيادة قدرتها وكفاءتها على مكافحة الفيروسات وملفات التجسس الجديدة.

وتقوم برامج الأمن والحماية الإلكترونية باستخدام تقنية البحث عن الفيروسات وملفات التجسس؛ من خلال فحص السلوك ومراقبة جميع الملفات الموجودة على الجهاز برصد أي تغيير يحدث من خلال تقنية اختبار التكامل ببناء سجل يتضمن أسماء جميع الملفات الموجودة على الكومبيوتر وحجمها وتاريخها ومتابعة أي تغيير أو نشاط غريب عليها.

التشفير والإخفاء_Encryption and Concealment: يقصد بتشفير المعلومات تحويلها إلى رموز غير مفهومة وغير ذات معنى، لمنع غير المرخص لهم من فهمها حتى

[1] لقد تطورت أدوات المجرمين الالكترونيين، فابتكروا طرقًا للوصول إلى برامج ضارة أحدث وأكثر تعقيدًا، بخلاف الفيروسات التقليدية البسيطة، فلدينا الآن العديد من تصنيفات البرمجيات الخبيثة، والملفات الضارة مثل: أحصنة طروادة – trojan horses ، برامج الاعلانات adware برامج الفدية – ransomware برامج تجسس spyware، برامج الرعب – scareware ديدان–worms، ..... الخ. فمجرمي الإنترنت يحاولون بكل الطرق الممكنة اختراق الشبكات والأنظمة، والاطلاع على جميع أنواع البيانات والمعلومات، بهدف بيعها أو استخدامها بشكل غير قانوني.

عند الاطلاع عليها. فعملية التشفير تتضمن تحويل النصوص العادية إلى نصوص مشفره، أما الإخفاء فيستهدف المعلومات المتبادلة، فتصبح لا يمكن رؤيتها أو ملاحظها إلا لمن لديه معلومة عنها. وعكس تلك العمليات بمعنى فك التشفير وإظهار البيانات يكون ممكنا من خلال إتاحة ذلك عبر أ أنظمة العمل، وتعتبر عملتي الإخفاء والتشفير من الوسائل المهمة لضمان أمن المعلومات حيث يستخدمان للتغلب على عدد كبير من الأخطار.

توفير نظام احتياطي_Back-up System : نتيجة لما قد تُحدثه انهيارات أنظمة العمل الإلكترونية، من آثار سيئة على المؤسسات، وخصوصا لما تعرفه أنظمة الكومبيوتر، من تحديدات عديدة قد تستهدف أو تصيب آلية عملها، والتي قد تصل إلى حد الانهيار والتعطل التام والشامل، فإنه لابد من توفير نظام احتياطي لنظام العمل الإلكتروني لضمان استمرارية الخدمات التي تقدمها المؤسسة، كما من الضروري تحديث نظام النسخة الاحتياطية كل مرة، وتجربته لضمان عمله بنفس الجودة في الحالات الطارئة.

خلاصة الفصل

ختاما لما سبق ومن خلال ما توصلنا اليه في هذا الفصل، يتبين لنا أن الخدمة الالكترونية ساهمت بشكل كبير في التخلص من مختلف المشاكل التي واجهت العمل الاداري التقليدي، لما تتميز به من خصائص مساعدة على الارتقاء بتسيير المرفق العام وتطويره، وتحقيق مبدأ المساواة بشكل يساعد الجمهور على الاستفادة منه دون تعقيد أو تمييز.

كذلك بالنسبة الى الرقابة الإلكترونية بحيث تعتبر من الأدوات الحديثة والفعّالة في مكافحة الفساد. فهي تتيح للإدارات والمنظمات مراقبة الأنشطة والمعاملات بشكل مستمر وآني، مما يقلل من فرص الفساد والغش. تتضمن الرقابة الإلكترونية استخدام تقنيات مثل:

تحليل البيانات الكبيرة (Big Data Analytics): يمكن استخدام هذه التقنيات لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية في المعاملات والأنشطة، مما يساعد في تحديد الأنشطة المشبوهة ومكافحة الفساد بشكل استباقي.

أنظمة مراقبة البريد الإلكتروني والاتصالات: تساعد في الكشف عن أي تواصل مشبوه أو غير قانوني بين الموظفين والأطراف الخارجية.

أما بالنسبة الى التوقيع الإلكتروني الذي يعتبر تقنية أخرى قوية في مكافحة الفساد، حيث يساهم في ضمان نزاهة وموثوقية الوثائق والمعاملات الرقمية. يتميز التوقيع الإلكتروني بالعديد من الخصائص التي تجعله أداة فعالة في هذا المجال:

التحقق من الهوية: يضمن التوقيع الإلكتروني أن الشخص الذي يوقع على الوثيقة هو نفسه الذي يدعي أنه هو، مما يقلل من حالات التزوير وانتحال الهوية.

سلامة البيانات: يمنع التوقيع الإلكتروني أي تعديل غير مصرح به على الوثائق، حيث يتم اكتشاف أي تغيير في الوثيقة فوراً.

الأثر القانوني: يحظى التوقيع الإلكتروني بقوة قانونية مماثلة للتوقيع اليدوي في العديد من الدول، مما يجعله أداة قانونية قوية في المعاملات الرسمية.

شفافية المعاملات: يتم تسجيل جميع المعاملات والأنشطة رقمياً، مما يتيح تتبعها ومراجعتها بسهولة، وبالتالي تعزيز الشفافية.

تقليل الفساد الإداري: يقلل استخدام التوقيع الإلكتروني من فرص التلاعب بالوثائق والمعاملات، حيث تصبح جميع الخطوات موثقة رقمياً.

تعزيز الثقة: يزيد الاعتماد على هذه التقنيات من ثقة المواطنين والشركاء في النظام الإداري، مما يعزز من مصداقية المؤسسات.

بالتالي توصلنا الى ان كل من الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني أدوات فعّالة ومتكاملة في مكافحة الفساد، حيث يساهمان في تعزيز الشفافية والنزاهة في العمليات الإدارية والمالية.

خـــاتمة

ختاما لما سبق ومن خلال ما توصلنا إليه في هذه الدراسة، يتبين لنا الادارة الالكترونية ساهمت بشكل كبير في التخلص من مختلف المشاكل التي واجهت العمل الإداري التقليدي، لما تتميز به من خصائص مساعدة على الارتقاء بتسيير المرفق العام وتطويره، بشكل يساعد الجمهور على الاستفادة منه دون تعقيد أو تمييز.

* ومن بين أهم النتائج التي توصلنا اليها:

-النتائج:

ساهمت الرقمنة نوعا ما في الحد من التعقيدات التي سببها الفساد الإداري، من بيروقراطية ورشوة، وغيرها، كما أن استخدام مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة في الأعمال الإدارية ساعد على زيادة فعالية تقديم مختلف الخدمات وتحقيق نوع من التنمية والاصلاح على المستوى الإداري.

يعد تكريس الرقمنة في العمل الإداري تكريسا للشفافية والمساءلة وتفعيل الرقابة الالكترونية، للكشف عن أي انحرافات او تجاوزات إدارية غير قانونية، وهذا ما يخلق نوعا من الاطمئنان لدى الجمهور في تعاملهم مع الادارة.

– ان استخدام الرقمنة في تسيير المرفق العام ساهم في تحقيق المساواة في تقديم الخدمات للجمهور وبسرعة ودقة أكبر وبتكاليف مالية أقل مقارنة بالإدارة التقليدية كما أنها ساهمت بمختلف تقنياتها في تقليص المسافة وتقريب صاحب المصلحة أكثر من الموظف العمومي، وهذا ما يجعلها تتم الكترونيا دون اللجوء إلى أي تفاوض ما يمنع أي ابتزاز او تجاوز قد يحصل.

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة نقترح الإقتراحات التالية:

الإقتراحات:

– ضرورة الاهتمام بدعم تعميم الادارة الالكترونية في مختلف الجهات الحكومية، للتقليل من مظاهر البيروقراطية التي تعطل مصالح المتعاملين مع الإدارة.

–وجوب بناء الأساس المادي الذي تتطلبه الرقمنة، وتوفير كل الاجهزة المساعدة على ذلك من أجهزة إعلام آلي وربط الشبكات والانترنت للمساعدة في توسيع تطبيق أسلوب الادارة الرقمية .

– العمل على زيادة الوعي والثقافة المعتمدة على البيانات في القطاع العام ومؤسسات الحكومة، وذلك لزيادة الثقة والشفافية لدى هذه المؤسسات، والعمل على مكافحة الامية الرقمية وتدريب المواطنين على استعمال تكنولوجيات الإدارة الرقمية.

– ضرورة ضمان تكوين العنصر البشري، للتماشي مع المتطلبات التقنية للإدارة الرقمية.

– العمل على توفير السرية في التعاملات الالكترونية الادارية، وهذا حفاظا على الخصوصية، بتوفير أمن معلوماتي كاف لضمان عدم اختراق هذه الانظمة المعلوماتية.

قائمة المصادر والمرجع

أولا: المصادر

القوانين التنظيمية:

1. المرسوم الرئاسي رقم : 06-413 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق ل22 نوفمبر 2006 يحكم تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها ومكافحة سيرها الصادر بالجريدة الرسمية عدد 74،.
2. القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحة الصادر بالجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخ في 08/03/2006 .
3. الفقرة 07 من المادة 02 من القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين.

ثانيا: المراجع

الكتب:

1. احمد مشهور ، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003.
2. داوود عبد الرازق الباز الإدارة العامة (الحكومة) الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه مجلس النشر العلمي الكويت .
3. رضوان، دوراح، الفساد الإداري : مفهومه ومظاهره وسبل معالجته مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية 29 "1"،
4. زين الدين بلال ،أمين ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية الاسكندرية، ط1، دار الفكر الجامعي، 2009.
5. سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، بيروت مركز الثقافي العربي ، ط1 ،2005،
6. السيد علي الشتى، الفساد الإداري و المجتمع، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر ، 2003. حسين توفيق إبراهيم الاقتصاد السياسي لاصلاح الاقتصاد، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية،1999.
7. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، دار الفكر العربي، الجزء الأول الإسكندرية، مصر، 2003،

8. عبده نعمان الشريف، الحكومة الالكترونية كإستراتيجية وطرق الإثبات والحماية لمعاملاتها، مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة.
9. على الباز، أصول الإدارة العامة ، الاسكندرية، دار الجامعات العربية، مطبعة الإشعاع الفنية ، 1990.
10. عماد الشيخ داود، الشفافية و المراقبة الفساد ، ط1، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2006.
11. عمر موسى، جعفر القريشي، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2015.
12. محمد سمير أحمد الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2009.
13. محمد فتحي عبد الهادي، تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، 1999.
14. محمد ناصر حمودي، العقد الالكتروني المبرم مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع، دار الثقافة، ط1، الأردن، ،2012.
15. محمد، امين الرومي النظام القانوني للتوقيع الالكتروني، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الاسكندرية.
16. مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007،
17. مطر عصام عبد الفتاح الفساد الإداري ماهيته أسبابه، مظاهره الإسكندرية، دار الجامعية للنشر و التوزيع،2013 .
18. مليكة جرمولي، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.
19. منال صبحي محمد الحناوي، الإستراتيجية الأمنية للحكومة الإلكترونية، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات، السعودية حول بيئة المعلومات الأم المفاهيم والتشريعات والتطبيقات الرياض، 6-7 افريل 2010 .
20. نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، 2013.
21. الويزة نجار، التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري (دراسة مقارنه)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، سنة ،2015 .

المقالات العلمية:

1. احمد حسين الطلحان كمال طاهر خوالدي، دور الرقابة الالكترونية على اداء الموظفين، دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية المجلد الثاني، يوليو 2018، العدد العاشر.
2. اسامة بن غان العبيدي، حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب العدد 56، 2012.
3. حميدوش علي . بوزيدة حميدة، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة ، المتطلبات والعوائد" تجارب دولية ،دروس وعبر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد8 ، العدد1.
4. رانية هدار جويلية ، دور الادارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد التاسع،2016.
5. سابح فطيمة، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة الى حالة الجزائر، المركز الجامعي، غليزان، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر ،2018 .
6. سامية، بولاف وغيلاني الطاهر، جانفي 2020 التوقيع الالكتروني في ظل القانون 15-04، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، م5، العدد الأول، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 الجزائر.
7. عواج، بن عمر، ونادية امينة كاري، مكافحة الفساد الاداري في الجزائر بين الإجراءات التنظيمية والضوابط الوقائية، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03. العدد 04، 2019.
8. فضيلة، يسعد، القوة الثبوتية للتوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2019.
9. كلثوم عطاب، مكي الدراجي، رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة نموذجا، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد13، العدد ،02 ،2021.
10. مريم خالص حسين الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2013 .
11. الهاشمي مزهود ، ومصطفى رباحي، دور الادارة الالكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الاداري والمالي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ،1 المجلد 31، العدد 4، 2022/11
12. وليد شريط، طيبي المسعود، مقاربات مفاهيمية لنظام الرقمنة في مجال الاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد6، العدد خاص، 2023.

13. يوسف، مسعودي، مدى حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات في التشريع الجزائري "دراسة على ضوء أحكام القانون 15-04 مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م6 العدد الاول المركز الجامعي تمنغاست الجزائر جانفي 2017 .

الرسائل الجامعية:

1. باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر(2012-1999)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
2. باشيوة سالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية، دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خده، كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكره ماجستير، قسم علم المكتبات والتوثيق، جامعه الجزائر 2012/2011.
3. بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه عموم التسيير تخصص إدارة أعمال وتسويق، جامعة الجزائر، ،2016 .
4. حافظي زهير، الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية دراسة تطبيقية بأرشيف بلدية قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، مارس 2008.
5. سعيد بن معلا العمري المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الأمنية رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية والأمنية السعودية، 2003،.
6. عماد بوقلاشي، الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات العمومية : دراسة حالة وزارة العدل، ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2012،
7. لبعير صالح، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليته على الاتصال داخل المؤسسة –دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،2020/2019.
8. مختار حماد , تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة يوسف بن خدة الجزائر 2007 .
9. مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات –دراسة للاستراتيجيات المتبعة،- جامعة إلمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، قسم دراسات المعلومات، العدد01 مجلد ،19 ،2010 .
10. نصيرة، ربيع، (2019) النشاط الاداري للحكومة الالكترونية اطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر.

11. ترقي يونس ,دور الادارة الالكترونية في تحسين الاداء الخدمة العمومية رسالة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

مراجع بالغة الأجنبية:

[1] Rhoda C. Joseph and David P. Kitlan, "Key Issues in E-Government and Public Administration", Handbook of Research on Public Information Technology, Pennsylvania-Hershey: Information Science Reference, 2008.P5.

[1]'Zaher Al-Sai and Laith Mohammad Abualigah, "Big Data and E-government: A review", The 8th International Conference on Information Technology (ICIT), Amman: Al-Zaytoonah University of Jordan, 2017. P581-582.

الفهرس

فهرس

مـقدمة ..... أ

الفصل الاول الإطار المفاهيمي للرقمنة ومكافحة الفساد 6

المبحث الأول: ماهية الرقمنة 7

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة وخصائصها 7

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة: 7

الفرع الثاني: خصائص وأهمية الرقمنة 10

المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات الرقمنة 13

الفرع الأول: مبادئ الرقمنة 13

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية 14

المبحث الثاني : ماهية الفساد الإداري. 21

المطلب الأول: أسباب الفساد الإداري ومظاهره 22

الفرع الأول: أسباب الفساد الإداري 22

الفرع الثاني : مظاهر الفساد الإداري. 24

المطلب الثاني: انواع الفساد الإداري واليات مكافحته 25

الفرع الأول: انواع الفساد الاداري 25

الفرع الثاني: اليات مكافحة الفساد الإداري 29

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني: دور الرقمنة كآلية في مكافحة الفساد 32

المبحث الأول: الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد. 33

المطلب الأول: الخدمات الإلكترونية في تطوير المرفق العام 33

الفرع الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية 34

الفرع الثاني: دور الخدمات الإلكترونية في تسيير وتطوير المرفق العام 35

المطلب الثاني: دور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري 37

الفرع الاول: دور الخدمات الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية 37

الفرع الثاني: دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة 41

المبحث الثاني: الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كآلية في مكافحة الفساد الإداري.....43

المطلب الاول: دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري.....43

الفرع الأول: أهم مميزات دور الرقمنة في الرقابة الالكترونية.....43

الفرع الثاني: التوقيع الالكتروني كآلية لمكافحة الفساد الاداري 45

المطلب الثاني: تحديث أنظمة العمل ومواجهة التحديات في الإدارة الإلكترونية 50

خلاصة الفصل 56

خاتمة 58

قائمة المصادر والمرجع.....60

الفهرس.....65

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تقدم الرقمنة أدوات وتطبيقات جديدة لمكافحة الفساد الإداري، على سبيل المثال: الخدمات الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، الرقابة الإلكترونية، العدالة الإلكترونية، وإدارة الموارد البشرية الإلكترونية، وتعد كلها آليات ذات كفاءة وذلك من خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما فيما يتعلق بمسائل الشفافية والمساواة إذ تجعل المؤسسات الإدارية العامة مرئية ومفتوحة، وتوفر الوسائل الإلكترونية إمكانية تعزيز الروابط بين المؤسسات الإدارية العامة والمواطنين، من خلال ممارسة المبادئ الحديثة للإدارة، مثل: المشاركة النظام المفتوح، الشفافية زيادة الكفاءة وتحسين الأداء، ونؤكد أن المساءلة الحكومية القائمة على الأداء.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، مكافحة الفساد، الإدارة الإلكترونية، ، التوقيع الإلكتروني، الإلكترونية.

Digitization offers new tools and applications to combat administrative corruption, for example: E-services, e-participation, e-censorship, e-justice and e-human resources management, all of which are efficient mechanisms through the adoption of ICTs, particularly on issues of transparency and equality by making public administrative institutions visible and open. E-means provide the possibility of strengthening linkages between public administrative institutions and citizens, through the practice of modern principles of administration, such as: Engagement is an open system, transparency increases efficiency and improves performance, and we emphasize that .government accountability is based on performance

Keywords: digitization, anti-corruption, e-governance, e-signature. Electronic.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

RépubliqueAlgérienneDémocratique et populair

Ministère de l'Enseignement Supérieur et
de la Recherche Scientifique.
Université de Ghardaïa

Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Département de Droit

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ ..... د.لحرش عبد الرحيم ..... بصفته رئيسا للجنة تقييم

مذكرة الماستر ل:

الطالب(ة): بن بطة عبد الفتاح ..... رقم التسجيل: 193906517 77 .....

الطالب(ة): ناصري تقي الدين ..... رقم التسجيل: 181839088490 .....

تخصص :ماستر قانون إداري.....دفعة : 2024/2023

أن المذكرة المعنونة بـ: الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري .....

.....

.....

تم تصحيحها من طرف الطالب / الطالبين وهي صالحة للإيداع.

غرداية في: 04/07/2024

إمضاء الأستاذ رئيس اللجنة المكلف بمتابعة التصحيح

الدكتور: لحرش عبد الرحيم

رئيس القسم

ملاحظة: تترك هذه الشهادة لدى القسم.